٩

المهمل
(دراسة تأصيلية معجمية)

د. عاطف طالب عبد السلام الرفوع

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• حصل على درجة الماجستير من كلية الآداب، بجامعة مؤتة، وكانت أطروحته بعنوان (الشواهد النحوية في شعر امرئ القيس، دراسة نحوية تحليلية).

• حصل على درجة الدكتوراه من كلية الآداب، بجامعة مؤتة، وكانت أطروحته بعنوان (ظاهرة التبادل اللغوي في العربية، دراسة نحوية صرفية).

E : atef191982@gmail.com

الملخص

موضوع البحث: المهمل «دراسة تأصيلية معجمية». ويقصد بالمهمل: ما لم تستعمله أو ما لم تضعه العرب، أو ما كان مستعملًا ثم أُهمل، وتُرك استعماله.

أهداف البحث: تسعى هذه الدِّراسة إلى الكشف عن قضية المهمل لا سيَّما في المعاجم العربيَّة، وتأصيلها، والكشف عن أسبابها، وضوابطها، وآراء العلماء فيها.

منهج البحث: اعتمدت في دراستي للمهمل على المنهج الوصفي التَّحليلي للإحاطة بملابسات هذه القضية وكشف ضوابطها.

أهم النتائج: خلصت هذه الدِّراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أنَّ أصحاب المعاجم اختلفوا في تحديد المهمل، فما ذكره الخليل من باب المهمل، وجدته عند الأزهريِّ مستعملًا، ومنها: أن جُل الضَّوابط التي تفسر وجود المهمل مرجعها عوامل صوتيَّة، فاتِّحاد الحروف في المخرج أو تقاربها سبب في إهمال كثير من الأبواب والموادِّ اللُّغويَّة.

التوصيات: توصي هذه الدِّراسة بضرورة قيام لجنة متخصصة من الباحثين، أو إجراء دراسات مستقلة تقوم بإعادة دراسة المهمل اللغويّ في المعاجم العربية كافة وجمعه وتصنيفه وتبويبه في معجم متخصص؛ ليتسنى لنا بعد ذلك إجراء الدِّراسات الصَّوتية والمعجمية «الدَّلالية» والصَّرفية على المواد والألفاظ الَّتي جمعت، وأنا على يقين أنَّ النَّتائج التي سوف نصل إليها مستقبلًا ذات قيمة لغوية، وقدر كبير من الأهيمة في إثراء كافة مجالات الدِّراسات اللغويَّة.

الكلمات المفتاحية: المادة اللغوية – المستعمل – المهمل.

المقدمة

الحمد لله على عظيم امتنانه، ووافر عطائه، حمدًا يليق بجلاله، وعظيم سلطانه، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين. أمَّا بعدُ:

فقد لقيت قضية المهمل في اللغة لا سيما المهمل في المعاجم العربيَّة إهمالًا وقصورًا ملحوظًا عند الدارسين المحدثين؛ لأنَّهم عكفوا على دراسة المعجمية العربية، مبينين مراحل المعجمية العربية، ومدارسها، ومنهج كل مدرسة، ودراسة بعض العيوب والمآخذ عليها، ثمَّ انصب اهتمامهم على محاولة صنع معجم تاريخي، أمَّا قضية المهمل الذي أهملته هذا المعجمات العربية فقد كانت مهملة أو مغيبة إلى حد ما، باستثناء بعض الدراسات والأبحاث التي عالجت المهمات في المعاجم العربية التي أشارت باختصار واقتضاب إلى المهمل؛ لذا يسعى هذا البحث إلى تقصِّي هذه القضية، وفك ملابساتها، وبيان حدودها، وتوضيح معالمها وضوابطها.

لقد جاءت قضية المهمل مضطربة وغير مضبوطة في مصنفات الأوائل المعجمية ولا سيَّما معجم العين، وتهذيب اللُّغة، والصِّحاح، فلم يُؤلف كتاب مستقل يعنى بهذه القضية، ولم يحكمه باب أو فصل بعينه من كتاب أو مؤلَّف، ولم تقم دراستهم للمهمل على ضوابط ومنهجيَّة محدَّدة، وإنَّما كانت اجتهادات ووجهات نظر فردية، فقد جاء ذكر المهمل في مقدمات بعض المعجمات كإشارة إلى المنهجية الَّتي اتبعها مؤلفو المعجمات العربيَّة.

وقضية المهمل قضية مهمَّة في حقل الدِّراسات اللُّغويَّة كافة؛ لأنَّها وثيقة الصِّلة بحياة اللغة، ولا بدَّ من تقصِّي المهمل تقصِّيًا وافيًا؛ لأنَّ هذا الاستعمال اللُّغويّ الذي أهمل يمثل جانبًا من جوانب اللغة المستعملة في أغلب الأحيان، والدِّراسة العلمية الموضوعية تقتضي تقصِّي جوانب اللُّغة كافةً؛ فصيحها ومهملها ومهجورها وغريبها وشاذها ونادرها ومتروكها...، فإذا كنا نصبو حقًا لنفع اللغة العربية، وتجلية معالمها، وكشف ظواهرها؛ فيجب علينا دراسة الأنماط اللغوية والأداءات كافة، حتى نصل

في نهاية الأمر إلى دراسة شاملة للغة العربية .

إنَّ تعقُّب دراسة المهمل في اللغة حتمًا ستزودنا بنتائج جديدة وقيِّمة في جميع حقول اللُّغة ومجالتها؛ الصّوتيَّة، والصَّرفيَّة، والتَّركيبيَّة، والمعجميَّة، بالإضافة إلى تفسير كثير من الظَّواهر الغامضة في جسد اللُّغة الَّتي قد يكون للمهمل دور كبير في تفسيرها وكشفها.

لقد أثارت هذه القضية أسئلة وملابسات كثيرة في ذهني؛ لذلك قمت بجمع مادة هذه القضية ومسائلها من المصادر القديمة التي عالجتها، ولا سيَّما المعجمات العربيَّة كالعين، وتهذيب اللُّغة، والصِّحاح، وقمت بتقصِّي آراء العلماء كالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، وأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، وابن جنِّيْ (ت:٣٩٢هـ)، والسُّيوطي (ت: ٩١١هـ)، وقد اعتمدت في دراستي للمهمل على المنهج الوصفي التَّحليلي للإحاطة بملابسات هذه القضية وكشف ضوابطها.

والله أسأل التَّوفيقَ والسَّداد، إنَّه نعمَ المولى ونعمَ النَّصير.

المبحث الأول: بين يدي المصطلح «المهمل»

المطلب الأول: المهمل عند اللُّغويين والمعجميين:

لقد سردت بعض المصادر، ومعاجم اللُّغة، ومعاجم المصطلحات، والموسوعات اللُّغوية معاني مختلفة وعديدة للفظة «مهمل» وما اشتقَّ منها، أسوقها على النَّحو الآتي:

- الهاء والميم واللام: أصل واحد. أهْمَلْتُ الشّيء، إذا خلَّيت بينه وبين نفسه.

- الهَمْلُ، بالتَّسكين: مصدر قولك: هَمَلت عينه تَهْمُلُ وتَهْمِلُ هَمْلًا، وهَمَلانًا، أي: فاضت، يقال: هَمَلَت السماءُ هَمْلًا وهَمَلانًا وانهملت: دامَ مطرُها.

- الهَمَلُ، بالتَّحريك: الإبل التي ترعى بلا راعٍ، مثل النَّفش، إلا أنَّ النَّفَش لا يكون إلا ليلًا، والهَمَلُ يكون ليلًا ونهارًا، ويقال إِبِلٌ هَمَلٌ وهاملةٌ وهُمَّالٌ وهوامِلُ، وتركتها هَمَلًا؛ أي: سدىً، إذا أرسلتها ترعى ليلًا ونهارًا بلا راعٍ، واستهملت النَّاقة: أُهْمِلَتْ، والهَمَلُ لا يكون في الغنم، والهَمُولةُ: الرَّاعيةُ التي هملت ترعى بنفسها.

- والهَمَلُ: المال لا مانع لـه، والهَمَلُ: الماء الَّذي لا مانع له.

- وأهْمَلَ الأمر: لم يحكمه وتركه ولم يستعمله.

- وأهمله إهمالًا: تركه ولم يستعمله، ومنه الكلام المهمل، وهو خلاف المستعملِ.

- وأهملَ الرجل أي: دمدم بكلام لا يُفهم.

- والهِمْلُ: البُرْجُدُ من براجد الأعراب؛ الكساء الغليظ، والبيت الخَلِق من الشَّعر، والثَّوب المرقع، وكذلك كِساءٌ هِمْلٌ أي: خَلِق[(١)].

- وذكر أبو الهلال العسكريُّ (ت: ٣٩٥هـ) في كتابه «الفروق في اللُّغة»: أنَّ المهمل خلاف المستعمل وهو لا معنى له في اللُّغة الَّتي هو مهمل فيها، والمستعمل ما وضع لفائدة مفردًا كان أو مع غيره[(٢)].

(١) ينظر: الصحاح، الجوهري (٥/ ١٨٥٤)، مقاييس اللغة، ابن فارس (٦/ ٥٠)، المحكم، ابن سيده (٤/ ٣٢٨-٣٢٩)، تاج العروس، الزَّبيدي (٣١/ ١٦١-١٦٤)، متن اللغة، أحمد رضا (٥/ ٦٦٤-٦٦٥).

(٢) الفروق في اللغة، أبو هلال العسكري (ص ٧١).

- وذكر الزَّركشيُّ (ت: ٧٩٤هـ) في «البرهان»: أنَّ المهمل الذي لا معنى له، والمهمل ما لم تضعه العرب، وهو ضدُّ المستعمل(١).

- وذكر أبو البقاء الكفويُّ (ت: ١٠٩٤هـ) في «الكليات»: الإهمال: أهمله: خلى بينه وبين نفسه، أو تركه ولم يستعمله، وقال: المهمل ما لم يوضع، وهو مقابل الموضوع لا المستعمل(٢).

أما المحدثون فذكروا أنَّ:

- المُهْمَلَ: اسم مفعول من «أهمل»، وأَهْمَلَ الشَّيء: تركه ولم يستعمله(٣).

- المُهْمَلَ: بضم الميم الأولى وفتح الثَّانية اسم مفعول من أهمل الشَّيء إذا تركه ولم يستعمله، والمهمل المتروك الَّذي لا يُعبأ له(٤).

- المُهْمَلَ: كلّ ما لم يستعمله العرب من مواد أو مقلوبات، أو هو ما أجمع علماء العربيَّة على إهماله وأنَّ العرب لم تستعمل(٥).

- وأَهمل الشَّيء: لم يستعمله عمدًا أو سهوًا(٦).

- المُهْمَلَ في الكلام: المتروك وغير المستعمل(٧)، وهو كذلك: وصف للفظ غير مستعمل؛ وذلك كلفظ (ديز) مقلوب زيد(٨).

ممّا تقدَّم نلحظ أنَّ علماء اللغة والباحثين لم يجمعوا أو لم يتفقوا على تعريف أو

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي (٣/ ٧٣).
(٢) الكليات، أبو البقاء الكفوي (ص٢١١، ١٠٥٧).
(٣) الخليل «معجم مصطلحات النحو العربي»، جورج متري عبد المسيح/ هاني جورج تابري (ص ٤٣٩).
(٤) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعة جي (ص ٤٣٧).
(٥) ملخص رسالة دكتوراه بعنوان «نظام التقليبات في المعاجم العربية»، عبد الله المسملي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٥، ع ٢٧، جمادي الثانية ١٤٢٤هـ، (ص٩٩٠).
(٦) موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب (٩/ ٢١٥).
(٧) ينظر: المعجم المفصل في اللغة والأدب، ميشال عاصي/ إميل بديع يعقوب (٢/ ١٢١٤)، موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب (٩/ ٢١٥).
(٨) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي (ص ٢٣٦).

تحديد واحد للمهمل، ويعود ذلك إلى المنطلق أو الاعتبار الذين اعتمدوه؛ فمن نظر إليه من حيث الوضع عرَّفه بأَنَّهُ: عدم الاستعمال أو الوضع؛ أي أنه غير موجود في لغة العرب، لم تضعه ولم تنطق به.

ومن نظر إليه من حيث الاستعمال فحسب عرَّفه بأَنَّهُ: ما تُرِكَ استعماله؛ أي: أَنَّهُ كان موجودًا في حقبة زمنيَّة معينة في لهجة ما ثم تعاقبت الأزمان فتُرك استعماله لسبب ما.

ومن نظر إلى المهمل من حيث المعنى قال: هو الَّذي لا معنى له. وهذا التعريف يمكن أن يندرج ضمن التعريف الثاني فالذي تُرك استعماله ربما يكون سبب ترك استعماله عدم وجود معنى له.

واستنادًا إلى ما تقدَّمَ يمكننا أن نخرج بتعريف وتحديد أشمل وأجمع مفاده أنَّ المهمل وصف يطلق على نوعين من الألفاظ؛ الأولى: الَّتي لم تضعها العرب ولم تنطق به أصلًا، والثَّانية: ما تُرك استعمالها وهُجرت بعد أن كانت موجودة لسبب ما.

المطلب الثاني: المصطلحات الَّتي تشترك مع المهمل في المفهوم والدَّلالة:

إنَّ المهمل يدخل معه في عموم المفهوم مصطلحات عدَّة من أبرزها وأكثرها شيوعًا ما يأتي:

أولًا: المتروك: المتروك: بفتح فسكون: المهمل[(١)].

جاء في المزهر: المتروك: ما كان قديمًا من اللُّغات ثمَّ تُرِكَ واستُعمِلَ غيره[(٢)].

ثانيًا: المهجور: المتروك. والهجر: التَّرك؛ ترك ما يلزمك تعاهده، يقال: كلام مهجور وحشيٌّ متروك الاستعمال[(٣)].

نلحظ أن المتروك والمهجور يصدق عليهما قولنا بأنَّهما وصفان يندرجان ضمن أوصاف المهمل الَّذي تُرك أو هُجر استعماله لسبب ما.

(١) معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعة جي (ص ٣٧٢).
(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (١/ ٢١٤).
(٣) ينظر: القاموس الفقهي لغةً واصطلاحًا، سعدي أبو جيب (ص ٣٦٥)، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مادة (هجر) (ص ٩٧٢-٩٧٣).

ثالثًا: المنكر: (نكر) النُّون والكاف والرَّاء أصل صحيح يدلُّ على خلاف المعرفة الَّتي يسكن إليها القلب، ونَكِرَ الشَّيء وأنكره لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه[١]. ونكِرت الشَّيء وأَنكرته ضِدّ عرفته[٢]. وقال السُّيوطيُّ: «الضَّعيف: ما انحطَّ عن درجة الفصيح، والمُنْكَر أَضعف منه، وأقلُّ استعمالًا بحيث أنكره بعض أَئمة اللغة ولم يعرفه»[٣].

بناء على المعاني اللغوية المتقدمة وما ذكره السُّيوطيُّ فاللَّفظ المنكر هو ضد اللَّفظ المستعمل -المعروف- بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفوه.

والمنكر بناءً على التَّحديد المتقدِّم نستطيع القول بأَنَّهُ وصف للَّفظ المهمل، فمن أوصاف اللَّفظ المهمل هاهنا إنكار العلماء له، وعدم سماعهم به، فهو يلتقي مع المهمل في عدم الوضع لذلك أنكره بعض أئمة اللُّغة ولم يعرفوه.

رابعًا: الممات: الفعلُ الماتُ يُقصد به: فناءُ فعل كان مستعملًا، ثمَّ هُجِر وتلاشى من الاستعمال، دلَّنا عليه بقاءُ بعض اشتقاقاته مستعملة في اللُّغة الحيّة، أو في التّراث اللُّغوي[٤].

- وعرَّفه عبد الرزاق الصّاعدي بأَنَّه: «ما كان مستعملًا من ألفاظ اللُّغة، ثمَّ أُميت بالهجر، أو التطوُّر اللُّغويّ، أو النّهي عن استعماله، فاستغنت عنه اللغة تمامًا»[٥].

نلحظ مما تقدَّم أنَّ هناك تقاربًا واضحًا وجليًّا بين المهمل وهذه المصطلحات وهي المتروك، والمهجور، والمنكر، والممات؛ فهي تكاد تكون من باب الترادف، أو من باب الأوصاف للفظِ المهمل؛ فالمهمل والمتروك والمهجور والممات تشترك في الدَّلالة على

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (٥/ ٣٨٣).
(٢) انظر: كتاب الأفعال، ابن الحداد السرقسطي (٣/ ١٢٥)، تهذيب كتاب الأفعال لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، ابن القطاع (٣/ ٨٩).
(٣) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (١/ ٢١٤).
(٤) الفعل المُمات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد، سيف الدين الفقراء، محمَّد أمين الرّوابدة (ص ٢).
(٥) موت الألفاظ في العربيّة، عبد الرزاق الصاعدي (ص٣٥٦).

ما كان مستعملًا ثم تُرك استعماله لسبب ما، فهذه المصطلحات تكاد تكون أوصافًا ونعوتًا للمهمل، أما المنكر فيتلقي مع المهمل في شقها الثَّاني وهو الَّذي لم تقله العرب ولم تضعه بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفوه.

إنَّ هذا التَّقارب والتَّرادف بين هذه المصطلحات لا ينفي وجود تباين وفوارق دقيقة بين هذه المصطلحات، بل كما أنَّ هنالك تقاربًا وترادفًا واضحًا، فهنالك أيضًا فوارق جلية بينها، ولم تعن هذه الدراسة في التفصيل في مدى التَّقارب والتَّباين بين هذه المصطلحات وبين المهمل؛ رغبةً في الاختصار، وحتى لا ينصرف البحث عن موضوعه، ولوجود أكثر من دراسة تناولت التَّوافق والاختلاف بين هذه المصطلحات[١].

خلاصة القول:

مصطلح المهمل وصف يطلق على نوعين من الألفاظ؛ الأولى: الَّتي لم تضعها العرب، ولم تنطق به أصلًا، والثَّانية: ما تُرك استعمالها وهُجرت بعد أن كانت موجودة لسبب ما، وهو مصطلح عام أو وصف عام يشمل المتروك الَّذي تُرك استعماله، والمهجور الَّذي هُجر استعماله، والمنكر الَّذي أنكره أئمة اللغة لعدم ثبوت نقله، والممات الذي أُميت استعماله، فكل متروك أو مهجور أو منكر أو ممات يمكن أن يدخل تحت عموم قولنا مهمل، وليس العكس، علمًا بأن هنالك فروقًا دقيقة بين هذه المصطلحات ذكرها العلماء قديمًا، والباحثون حديثًا، لا حاجة لبسطها في هذه الدِّراسة لوجود دراسات فصَّلت القول فيها .

(١) انظر: المولّد دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، حلمي خليل (ص١٧٠-١٧٦)، موت الألفاظ في العربيّة، عبد الرزاق الصّاعدي (ص٣٥٦-٣٦١)، الممات في اللغة، موسى العبيدان (ص١٤-١٧)، الفعل المُمات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد، سيف الدين الفقراء، محمَّد أمين الرّوابدة (ص ٢-٤).

المطلب الثَّالث: المهمل في الشِّعر:

ذكر للشِّعر عدَّة تقسيمات وتفريعات منها أنَّ الشِّعر يأتي على وجهين: مستعمل ومهمل؛ فالمستعمل منه: ما خفَّ على اللِّسان، وحسُن نظمه، وتساوت أوزانه، وعذُب لفظه، ولذَّ نشيده، وأسرعت القلوب إلى حفظه، وأصغت الآذان إلى سماعه، ولم يتتبع صاحبه وحشي الكلام، ولا ركيك اللُّغات، ولا بعيد المعاني، وكان أوَّل البيت منه يدلُّ على آخره، وصدره على سائره، ولم يكن فيه تعقُّد ولا تكلُّف، ولا تلكؤ ولا تعجرف؛ فما كان بهذه الصفة فهو المستعمل، وما كان بخلافها فهو المهمل[(١)].

إنَّ هذا السَّرد إنَّما هو تعداد لأوصاف الشِّعر المستعمل، ونقيض هذه الأوصاف هو الشِّعر المهمل، فالمهمل من الشِّعر ما ثقل على اللِّسان، وقبُح نظمه، واختلت أوزانه، وأسرعت القلوب إلى إنكاره ورفضه، ونفرت الآذان من الاستماع له، وهو أيضًا ما تتبع فيه صاحبه وحشي الكلام، وركيك اللُّغات، وبعيد المعاني، وهو ما احتوى على التعقيد والتكلُّف والتَّلكؤ والتعجرف؛ فما كان بهذه الصِّفة فهو المهمل.

وقد استخدم مصطلح المهمل أيضًا في حقل الشِّعر ليدل على العاطل أو البيت العاطل أو الشِّعر العاطل، ويقصد به: «ما كانت كلماته خالية من النَّقْطِ، حيث أُخِذَ هذا المصطلحُ من «عطل المرأة»؛ أي: خلوها من الحُلي»[(٢)]، ومنه قول الحريري من (السَّريع):

والله ما السُّؤْدُدُ حَسْو الطِّلا ولا مُرَادُ الحَمْدِ رُودٌ رداحْ[(٣)]

ومنه أيضًا قول ناصيف اليازجي من (الرَّجز):

الحمدُ لله الصمدْ حالَ السّـرُورِ والكمدْ

اللهُ لا إلهَ الْـــــا لا اللهُ مولاك الأحـدْ[(٤)]

(١) الحور العين، الحميري (ص ١٠٢).

(٢) موسوعة علوم اللغة العربية، يعقوب (٦/ ١١١- ١١٢).

(٣) ينظر: شرح مقامات الحريري، الشريشي (٥/ ٢١٨)، موسوعة علوم اللغة العربية، يعقوب (٦/ ١١١- ١١٢).

(٤) موسوعة علوم اللغة العربية، يعقوب (٦/ ١١١- ١١٢).

المطلب الرابع: المهمل من الحروف:

ذُكِرَ للمهمل من الحروف تحديدان؛ التحديد الأول باعتبار الشَّكْل، والتَّحديد الثَّاني باعتبار العمل:

التَّحديد الأوَّل: المهمل من الحروف يُقصد به نقيض المعجم أي غير المعجم أو غير المُنَقَّط أو الحرف الذي ليس له نقط في الأصل[١]، وهذا التَّحديد يشمل الحروف الهجائيَّة التالية: أ / ح / د / ر / س / ص / ط / ع / ك / ل / م / هـ / و.

أمَّا التَّحديد الثَّاني: فالمهمل قسيم الحرف العامل ومقابله؛ فالحروف نوعان: نوع يسمى «العامل»؛ لأنه يعمل الجر، أو النصب، أو الجزم، كحروف الجر، وحروف النصب، وحروف الجزم، أو هو ما أُثر فيما دخل عليه رفعًا، أو نصبًا، أو جرًّا، أو جزمًا، ونوع آخر يُسمى: «المهمل»؛ لأنه لا يعمل شيئًا مما سبق، وهو أيضًا العاطل عن العمل الَّذي لا يعمل فيما بعده، مثل بعض أدوات الاستفهام والجواب، ومنها: هل – نعم – لا، وقد والسِّين وسوف ومثل: التنوين[٢].

المطلب الخامس: المهمل عند البلاغيِّين:

قال ابنُ سنان الخفاجيُّ (ت: ٤٦٦هـ): «ووقوع المهمل من هذه اللُّغة، في الأكثر من اطِّراح الأبنية الَّتي يصعب النُّطق بها لضرب من التَّقارب في الحروف، فلا يكاد يجيءُ في كلام العرب ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لحزونة ذلك على ألسنتهم، وثقله... وحروف الحلق خاصة ممَّا قلَّ تأليفهم لها من غير فصل يقع بينهما، كل ذلك اعتمادًا للخفة وتجنبًا للثقل في النطق. فأمَّا القاف والكاف والجيم فلم تتجاور في كلامهم ألبتة؛ لم يأت عنهم قج، ولا جق، ولا كج، ولا جك، ولا قك، ولا كق، وكل ذلك فرارًا مما ذكرناه» ... ويقول أيضًا: «إن الكلفة في تأليف المتجاور

(١) ينظر: نصرة الثائر على المثل السائر، الصفدي (١/ ٩١)، معجم لغة الفقهاء، قلعة جي (ص٤٣٧)، موسوعة علوم اللغة العربية، يعقوب (٩/ ٢١٥)، المعجم المفصل في اللغة والأدب، عاصي/ يعقوب (٢/ ١٢١٤).

(٢) الجنى الداني، المرادي (١/ ٦٧)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي (ص٢٣٦).

ظاهرة، يجدها الإنسان من نفسه حال التَّلفُّظ، ومن الحروف الَّتي لم يتركَّب في كلامهم بعضها مع بعض، الصَّاد والسِّين والزَّاي، ليس في كلام العرب مثل: سص، ولا صس، ولا سز، ولا زس، ولا زص، ولا صز»[(١)].

وقال ابن الأثير (ت:٦٣٧هـ): «فإذا استحسنت لفظًا أو استقبحته وُجِدَ ما تستحسنه متباعد المخارج، وما تستقبحه متقارب المخارج»[(٢)].

وقال ابنُ الأثير الحلبيُّ (ت:٧٣٧هـ): «ومهما كان اللَّفظ قريب المخرج من أخيه كان قبيحًا، إذ الألفاظ لقرب مخارجها تكون مكدودة قلقة، غير مستقرة في أماكنها، ولهذا لم يوجد في كلام العرب العين مع الغين، ولا مع الحاء، ولا الظَّاء مع الثَّاء، كل ذلك عدلوا عنه لقرب مخارج الحروف»[(٣)].

إنَّ ما ذكره كلٌّ من ابن سنان الخفاجيِّ وابن الأثير وابن الأثير الحلبيِّ يدخل في باب التَّعليل وبيان أسباب الإهمال، وبناء على ما ذكر نستطيع تعريف المهمل عند البلاغيِّين: بأنَّهُ الألفاظ الَّتي نُسجت من حروف متقاربة أو متجاورة في المخارج.

المطلب السَّادس: المهمل في الصَّرف:

ذكر الميدانيُّ أنَّ أبنية الأسماء ثلاثة: ثلاثي ورباعي وخماسي؛ فالثُّلاثي عشرة أبنية، وهي في الحقيقة اثنا عشر بناءً، وذلك أنّ للفاء ثلاثةَ أحوال، وهي: الفتحة والضمة والكسرة، وللعين أربعة أحوال: الفتحة والضَّمة والكسرة والسُّكون، فهذه ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر بناءً؛ فنبدأ بالفاء المفتوحة فنصرِّفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فَعَلٌ، فَعُلٌ، فَعِلٌ، فَعْلٌ، فهذه أربعةٌ، ونضمُّ الفاءَ ونصرِّفُها في الأربعة الأوجه، فيخرج: فُعَلٌ، فُعُلٌ، فُعِلٌ، فُعْلٌ، فهذه أربعة أخرى، ونكسر الفاء فيخرج: فِعَلٌ، فِعُلٌ، فِعِلٌ، فِعْلٌ. فهذه اثنا عشر بناءً، إلا أنَّ المستعمل عشرة، والباقي مهمل،

(١) سرّ الفصاحة، الخفاجي (ص٥٣-٥٤).
(٢) المثل السائر في أدب الكاتب والشاع، ابن الأثير (١/ ١٥٩).
(٣) جوهر الكنز، ابن الأثير الحلبي (ص٣٥).

وهما فُعِلٌ وفِعُلٌ[١].

وقد عرَّفَ اللبدي في معجمه المهمل في الصرف بأنَّهُ: وصفٌ لوزنين من أوزان الاسم الثُّلاثي المجرد؛ وهما: فِعُلٌ نحو: حِبُك، وفُعِلٌ نحو: دُئِل[٢].

وقد اختلف العلماء في إثبات وجود هذين الوزنين فقد ذكر سيبويهِ أنَّهُ ليس في الأسماء والصِّفات (فُعِلٌ) ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام (فِعُلٌ)[٣]، وقد أخذ برأي سيبويه هذا كثير من العلماء والنُّحاة كالمبرِّد وابن جنِّيْ وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم[٤].

أمَّا ابنُ مالك فقد ذكر أنَّ وزن فِعُل أهمل، ووزن فُعِل يقلُّ، فقال:

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ والعكسُ يَقِلُّ لقصدهم تخصيص فِعْلٍ بِفُعِل[٥]

والواقع اللُّغويُّ يثبت أنَّ اللُّغة تستثقل دائمًا أنْ تتوالى في النُّطق ضمة وكسرة، أو كسرة وضمة، والسَّبب في ذلك واضح من النَّاحية العضوية؛ لأنَّ الكسرة هي أضيق الحركات، وأكثرها تقدُّمًا، والضَّمة أضيق الحركات، وأكثرها تراجعًا، والنَّاطق يصعب عليه أنْ ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تمامًا، مع التزام السُّرعة العادية في الأداء، لذلك تجنَّب العربيُّ هذه الصُّعوبة في ذين الوزنين[٦].

وبناءً على ما تقدَّم فإنَّ المهمل في حقل الدِّراسة الصَّرفيَّة يقصد به أنَّ هذين البناءين (فُعِل) و(فِعُل) قليلا الاستعمال بل نادران فضلًا على أنَّهما من الأوزان المختلَف في إثباتها عند أئمة اللُّغة، فعامَّة العلماء والنَّحاة لم يقرُّوا بوجود هذين الوزنين في الأسماء والصِّفات.

(١) نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني (ص٥-٦).
(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير اللبدي (ص ٢٣٦).
(٣) الكتاب، سيبويه (٤/ ٢٤٤).
(٤) انظر تفصيل المسألة في: نزهة الطرف في علم الصرف، الميداني (ص ١٠٢-١٠٧).
(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٤٨٧)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص٥٨٤).
(٦) المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، عبد الصبور شاهين (ص ٥٣-٥٤).

المطلب السَّابع: المهمل في النَّحو:

ذكر النُّحاة مصطلح المهمل في أكثر من باب واختلف مفهومه تبعًا للباب الَّذي ورد فيه، ومن الأبواب النَّحْويَّة الَّتي ذكر فيها مصطلح المهمل ما يأتي:

أولًا: باب الكلام وأقسامه: يقصد بالمهمل عند النُّحاة الَّذين ذكروا هذا المصطلح في باب الكلام وأقسامه: اللَّفظ الَّذي لا يحمل فائدة، والَّذي لا يدلُّ على معنى؛ ومثاله: (ديز) مقلوب زيد[(١)]. وبهذا الحدِّ يخرج المهمل من أقسام الكلام لاشتراطهم أن يفيد، ولكنَّهُ ذكر هاهنا لتتمَّة الحديث عن قسمي اللَّفظ؛ فاللفظ إمَّا مستعمل وهو ما أفاد، وإمَّا مهمل وهو ما لم يفد ولم يحمل معنى ما.

ثانيًا: باب التَّنازع: ذكر لفظ «المهمل» في باب التَّنازع ويقصد به: العامل أو الفعل الَّذي لم يسلَّط أو لم يعمل في الاسم الظَّاهر، والمهمل عند البصريِّين هو العامل الأوَّل، وعند الكوفيِّين هو العامل الثَّاني، فالَّذي لم يعمل من العوامل المتنازعة يسمَّى مهملًا. قال ابن مالك:

واعمل المهملَ في ضميرِ ما تنازعاهُ والتزمْ ما التزما[(٢)]

ثالثًا: باب المفعول المطلق: ذكر مصطفى الغلاييني أنَّ (بله) مصدر متروك الفعل، وهو منصوب على المصدرية بفعله المهمل أو بفعل من معناه تقديره (أترك)، وذكر كذلك أنَّه مما يُستعمَل للدُّعاء مصادر قد أُهملت أفعالها في الاستعمال، وهي: ويلَهُ، وويبَهُ، ووَيْحَهُ، ووَيسَهُ. وهي منصوبةٌ بفعلها المُهمَل، أو بفعل من معناها[(٣)]،

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٠)، شرح شذور الذهب ابن هشام (١/ ١٥)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ١٩)، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، حلمي خليل (ص ٤١-٤٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (٢/ ٦٤٤)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص ١٨٥)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٢/ ١٤٩)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (٢/ ١٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١/ ٤٩٦-٤٩٧)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي (٢/ ٦٣٦)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي (ص ٢٣٦).

(٣) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (٣/ ٣٨-٣٩).

ويقصد بالمهمل هنا الفعل الَّذي لم يستعمل أو لم تنطق به العرب في هذا الباب.

رابعًا: باب الأدوات والأفعال الَّتي لم تعمل: المهمل أو الإهمال هنا يقصد به: العاطل عن العمل، أو المكفوف عنه، أو هو كلُّ ما من شأنه أنْ يعمل فيما بعده، ولكن لم يعمل لعلةٍ، نحو: (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، حيثُ لم تعمل (إنَّ) لدخول (ما) الكافَّة عليها، ونحو الفعل (طال) في قولك: طالما زرتك، حيثُ لم يعمل، فلم يأخذ فاعلًا لدخول (ما) الكافَّة عليه[١].

المطلب الثَّامن: الشَّبَهُ الإهماليُّ أو الإهماليُّ:

وهذا مصطلح غريب ونادر، فمن أنواع الشَّبه الشَّبهُ الإهماليُّ وهو أن يكون الاسم مشبهًا للحرف المهمل كـ(بل) و(لو) في كونها غير عامل فيما بعده، وغير معمول لما قبله[٢]، ومثلوا له بفواتح السُّور القرآنية نحو: ص / ق / ألم، وقد أشبهت فواتح السُّور الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة، والمراد الأسماء مطلقًا قبل التَّركيب فإنَّها مبنيَّةٌ لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنَّها معربة حكما[٣]، لذلك أطلقوا عليها مصطلح الشَّبه الإهمالي؛ لأنَّها غير عاملة فيما بعدها من ألفاظ، ولم يعمل فيها ما تقدَّمها من ألفاظ كذلك، وكأنَّها مهملة؛ لذلك ذهب بعض النُّحاة بأنَّ هذه الأسماء المذكورة مبنية لعلَّة المشابهة بينها وبين الحروف المهملة.

إنَّ العرض السَّابق يوضح لنا ماهيَّةَ «المهمل»، ويكشف لنا بعضا من معانيه اللُّغويَّة، وحدوده التي ذكرها العلماء والباحثون والمتخصصون في كافَّة حقول

(١) ينظر: موسوعة علوم اللغة العربية، يعقوب (٩/ ٢١٥)، المعجم المفصل في اللغة والأدب، عاصي/ يعقوب (٢/ ١٢١٤)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي (ص ٢٣٦).

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي (ص ١٧٠).

(٣) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٢٢)، شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي (ص ١٧٠)، حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ١٠٩-١١٠)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبدي (ص٢٣٦).

الدِّراسات اللُّغويَّة والبلاغيَّة، وقد توصلت الدِّراسة كما سبق أنَّ للمهمل دلالاتٍ كثيرة ومختلفة تبعًا للحقل الَّذي ينتمي إليه، وهذه الدِّراسة تسعى لتسليط الضَّوء على قضية المهمل في اللُّغة، أي: دراسة المهمل من خلال جهود العلماء الَّذين قاموا بجمع اللُّغة، وما خلفوه من معاجمَ لغويَّةٍ، ولقد تبيَّنَ مـن خلال التَّحليل المتقدَّم أنَّ مفهوم المهمل يـدلُّ بشكل واضح علـى قضيتين أساسيتين:

أولًا: قضية ترك الاستعمال؛ فمن المسلَّم به أنَّ اللَّفظ لا يترك إلا بعد استعمال، فاللَّفظ المهمل كان مستعملًا في حقبة زمنية ما، ثمَّ طرأت على هذه الألفاظ ظروف وعوامل لغوية أدت إلى ترك هذه الألفاظ الأصيلة أو القديمة، واستعملوا بدلًا منها ألفاظا أخرى تدلُّ الدَّلالة نفسها.

ثانيًا: قضية عدم الاستعمال أو عدم الوضع؛ وهي على العكس ممَّا سبق، فعدم الاستعمال يدلُّ على أنَّ هذا اللَّفظ لم تضعه العرب، ولم تنطق به.

المبحث الثَّاني: المهمل في المعاجم العربيَّة

قبل أن نلجَ في إيضاح المهمل في المعاجم العربيَّة وضوابطه يجدر بالدراسة أن تجيب عن تساؤل وإشكال قد يطرح وهو هل جمعت المعاجم العربيَّة كل ما تفوَّهت به العرب؟.

إنَّ هذه التَّساؤل يمثِّل قضية بالغة الصُّعوبة والإشكال، فمن غير الممكن أو من الصُّعوبة البالغة لأيِّ عالم أو باحث لغويٍّ أنْ يحصر ألفاظ اللُّغة المستعملة فقط، أو أنْ يثبت أنَّ هذا اللَّفظ أو ذاك لم تستخدمه العرب ألبتةَ، ولم تنطق به، فما وصلنا مما قالت العرب إلا قليل، قال أبو عمرو ابن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلُّهُ ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير»[(١)].

وقال الشَّافعيُّ في مقدِّمة الرِّسالة: «لسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه أنَّهُ يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيٍّ، ولكنَّهُ لا يذهب منه شيء على عامَّتها حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه»[(٢)].

وقال ابنُ فارس: قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط به إلاَّ نبيّ. وعلَّقَ ابن فارس على هذا بقوله: وهذا كلام حَرِيٌّ أن يكون صحيحًا، وما بلغنا عن أحد ممن مضى أنه ادَّعى حفظ اللُّغة كلِّها، فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله: هذا آخر كلام العرب فقد كان الخليل أورع وأتقى لله تعالى من أن يقول ذلك[(٣)].

وقال الزَّبيديُّ: «اعلم أنَّ لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها، وأنَّ الذي جاء عن العرب قليل من كثير، وأنَّ كثيرًا من الكلام ذهب بذهاب أهله»[(٤)].

واستنادًا إلى هذه النُّصوص فمن المسلَّم به إلى أنَّ ما دُوِّن وجُمع في المعاجم

(١) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (٤/ ٢٣٣).
(٢) الرسالة، الشافعي (ص٤٢)، انظر: المزهر، السيوطي (١/ ٦٥)، تاج العروس، الزبيدي (١/ ١٦).
(٣) انظر: الصّاحبي، ابن فارس (ص٤٩)، المزهر، السيوطي (١/ ٦٤-٦٥)، تاج العروس، الزبيدي (١/ ١٦).
(٤) تاج العروس، الزبيدي (١/ ١٧).

العربيَّة على سعته وضخامة مادَّته المجموعة الَّتي بذل العلماء في جمعها أزمنة طويلة إلا أنَّه لا يمثِّلُ كل ما قالت العرب، بل إنَّ هناك ألفاظًا لا يعلم أحد عددها لم تدوَّن في المعاجم العربيَّة.

وبعد: إنَّ قضية المهمل من القضايا المهمَّة في صناعة المعجم العربيِّ، فلقد تكرر مصطلح المهمل، ونقيضه المستعمل كثيرًا في المعاجم العربيَّة، ويعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيديُّ من أوائل العلماء الَّذين تناولوا قضيةَ المهمل في المعاجم ولا غرابة في ذلك فهو أوَّل من أفرد ألفاظ العربيَّة بمعجم ضخم متخصص ضمَّ بين دفتيه ثروة لغوية كبيرة حيثُ وسمه بـ«معجم العين»؛ معتمدًا في ترتيبه للألفاظ على المنهج الصَّوتي، حيث وسمه بأقصى الحروف مخرجًا كما رتبها صوتيًّا، وقد وظَّف الخليل مصطلح المهمل في معجمه ليشمل ما أُهمل من المواد اللُّغويَّة، وما أُهمل من التَّقليبات أو التَّقاليب للمادة اللغويَّة الواحدة، فقد كان يشير تحت باب المادة الواحدة إلى التَّقاليب المستعملة، والتَّقاليب المهملة.

يقول عبد السَّميع محمد أحمد: «إنَّ اللُّغويِّين وعلى رأسهم الخليل أشاروا إلى الوجوه المستعملة والمهملة، وأمكن حصرها، وإنْ اختلف هذا الحصر»[1].

ومن ثم توالت المؤلَّفات المعجميَّة بعد الخليل، فقد اقتفى الأزهريُّ في معجمه «تهذيب اللُّغة» المنهج الصَّوتيّ الَّذي ابتكره الخليل، واتَّبع نظام التَّقليبات، وأشار إلى قضية المهمل والمستعمل كما فعل الخليل، وبعد ذلك جاء الجوهريّ بالصِّحاح وعني بقضية المهمل كذلك.

المطلب الأوَّل: الخليل وقضية المهمل اللُّغويّ:

لقد تبيَّنَ بعد البحث والدِّراسة في قضية المهمل أنَّ الخليل هو أوَّل من أشار إلى المهمل اللُّغويّ في معجمه «العين» الَّذي بناه على الأسس الآتية:

(١) المعاجم العربية دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد (ص٢١-٢٢).

١- المنهج الصَّوتي: حيثُ اعتمد الخليل في ترتيب مادة معجمه اللُّغويَّة على أساس صوتيٍّ، فرتَّب الألفاظ حسب عمق مخارج الحروف، يقول الخليل: «فهذه صورة الحروف الَّتي أُلِّفت منها العربيَّة على الولاء، وهي تسعة وعشرون حرفًا: ع ح هـ خ غ، ق ك، ج ش ض، ص س ز، ط د ت، ظ ذ ث، ر ل ن، ف ب م، فهذه الحروفُ الصِّحاحُ، و ا ي ء؛ فهذه تسعة وعشرون حرفًا منها أبنية كلام العرب»[١].

٢- نظام الأبنيَّة: وهي عدد أحرف المادة الأصلية التي يتألف منها؛ قال الخليل: «كلام العرب مبنيٌّ على أربعة أصناف: على الثُّنائيِّ، والثُّلاثيِّ، والرُّباعيِّ، والخماسيِّ، وليس للعرب بناء في الأسماء والأفعال أكثر من خمسة أحرف، فما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم؛ فاعلم أنَّها زائدة على البناء، وليس من أصل الكلمة»[٢].

٣- نظام التَّصريفات والتَّقليبات: وفي هذا الأساس تتمحور وتتجلَّى قضية المهمل؛ فالتَّصريفات أو التَّقليبات إنَّما هي وسيلة من أجل تصنيف المادَّة الواحدة إلى مهملة ومستعملة، يقول الخليل: «اعلم أنَّ الكلمة الثُّنائيَّة تتصرَّف على وجهين نحو: قد ودق، وشد ودش، والكلمة الثُّلاثيَّة تتصرَّف على ستَّة أوجه؛ وتسمَّى مسدوسة، وهي نحو: ضرب وضبر وبرض وبضر ورضب وربض، والكلمة الرُّباعيَّة تتصرَّف على أربعة وعشرين وجهًا، وذلك أنَّ حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثُّلاثيِّ الصَّحيح وهي ستَّة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجهًا يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو: عبقر ...، والكلمة الخماسيَّة تتصرَّف على مئة وعشرين وجهًا، وذلك أنَّ حروفها وهي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرُّباعيِّ وهي أربعة وعشرون حرفا فتصير مئةً وعشرين وجها يستعمل أقلُّها ويلغى أكثرها وهي نحو: سفرجل، سفرلج، سفجرل، سجفرل...»[٣]، وقد أطلق بعضهم على نظام التَّقليبات

(١) العين، الفراهيدي (١/ ٥٨).
(٢) المرجع السابق (١/ ٤٨-٤٩).
(٣) المرجع السابق (١/ ٥٩).

الاشتقاق الأكبر؛ أي: توليد كلمة من كلمة بتغيير مواضع حروفها[١].

إنَّ هذه الأسس الثَّلاث الَّتي نسج عليها الخليل معجمه لها فوائد جمَّة ووظائف قيمة في بناء المعجم؛ فالتَّرتيب الصَّوتيُّ للحروف كشف فيما بعد عن دور القوانين الصَّوتية وأثرها في نسج الألفاظ العربيَّة، وقد أفاد الخليل من هذا التَّرتيب أن جعل معجمه في كتب بعدد الحروف، فجعل لكلِّ حرف كتاب، كتاب العين ثم كتاب الحاء إلخ...، أمَّا نظام الأبنيَّة فعلى أساسه صنِّفت الموادُّ اللُّغويَّةُ داخل كلِّ كتاب إلى ثنائيَّةٍ وثلاثيَّةٍ ورباعيَّةٍ وخماسيَّةٍ.

أمَّا نظام التَّصريفات أو التَّقليبات وهو أوثق هذه الأسس بقضية المهمل فتقول ديزيزه السقال: «إنَّ الخليل بهذه الطريقة استطاع أن يحصيَ عدد الكلمات العربية، وأن يشير إلى الصِّيَّغ المهملة في كلِّ التَّقليبات»[٢].

وذكر أحمد مختار عمر أنَّ الخليل عندما يتناول كلمة ما كان يقلِّبها على جميع أوجهها الممكنة، وكان في كثير من الأحيان يلتزم ببيان الأوجه المستعملة، والأوجه المهملة، وقد طبَّقَ الخليل نظام التَّقليبات مع جميع كلمات الثُّنائيّ والثُّلاثيّ، وكان ينصُّ على المستعملِ من هذه الصُّور والمهمل، ولكن مع الرُّباعيِّ والخماسيِّ وجد أنَّ العمليَّةَ طويلةٌ، والاحتمالاتِ كثيرةٌ، والصُّور المستعملة فعلًا بالنِّسبة للمهملة قليلة جدًا؛ لذا اكتفى بالتَّقليبات العمليَّة المستعملة فقط لا الممكنة عقلًا[٣].

ويقولُ رمضان عبد التواب: «إنَّ من الطَّبيعيِّ في هذه التَّقليبات أنَّها ليست كلّها مستعملة عند العرب، ولذلك نرى الخليل يهمُّه المستعمل فحسب من تقاليب المادَّة الواحدة فينبِّهُ عليها، مثل قوله: باب العين والهاء والدَّال: ع هـ د/ ع د هـ / د هـ ع؛ مستعملات، ومعنى هذا أنَّ هناك ثلاثة تقاليب أخرى، غير مستعملة من هذه المادَّة،

(١) اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، عبد اللطيف الصوفي (ص٩٢).
(٢) نشأة المعاجم العربية وتطورها «معاجم المعاني/ معاجم الألفاظ»، ديزيره سقال (ص ٤٧-٤٨).
(٣) البحث اللغوي عند العرب «مع دراسة لقضية التأثير والتأثر»، أحمد مختار عمر (ص ١٤٤-١٤٦).

تركها الخليل»[١].

إنَّ نظام التَّقليبات الصَّوتيَّة أو التَّصريفات للمادَّة اللُّغويَّة الواحدة يهدف الخليل من وراء استعماله إلى أمرين:

١- إحصاء مفردات اللُّغة العربيَّة.

٢- التَّنبيه أو الإشارة إلى المهمل والمستعمل من كلام العرب لا سيَّما في بناء الثُّنائيِّ والثُّلاثيِّ.

وقد كان من الأهداف الَّتي سعى إليها الخليل -إضافة لما سبق- معرفة خصائص البناء الصَّوتيِّ للكلمة العربيَّة لكي يميز بين المستعمل والمهمل، وبين الأصيل والدَّخيل من الكلمات العربيَّة، حيثُ عولجت الكلمة ومقلوباتها في موضع واحد؛ مثلًا نجد الكلمات: رعب، ربع، عرب، عبر، برع، بعر، كلّ هذه الكلمات تعالج تحت عنوان واحد بغضِّ النَّظر عمَّا نطقت به العرب منها فعلًا، وعمَّا لم تنطق به، فالنَّوع الأوَّل سمَّاه الخليل مستعملًا، والثَّاني سمَّاه مهملًا[٢].

ضوابط الإهمال عند الخليل: كان الخليل يطلق على ما نطقت به العرب أو ما وجده مستعملًا في لغتهم المستعمل، وعلى الَّذي لم تنطق به العرب ولم يجده في لغتها المهمل؛ وعلى هذا الأساس كان يذكر المادَّة اللُّغويَّة ويذكر تقليباته، ويقسم التَّقليبات إلى مستعملة ومهملة، وقد بدأ معجمه بمادة «عقَّ»، ثمَّ «عكَّ»، قال الخليل: «إن العين مع هذه الحروف: الغين والهاء والحاء والخاء مهملات»[٣]، وكان المفترض أنْ يبدأ بمادةِ «عحَّ»، ثمَّ «عهَّ» لكنَّهُ لم يعثر في كلام العرب على كلمات تتألف من العين والحاء، أو من العين والهاء؛ فهي مهملة كما ذكر، والمهمل عنده يشمل المهمل من المواد كمادَّتي «عحَّ»، و«عهَّ»، ويشمل المهمل من التَّقليبات للمادَّة الواحدة، وسيأتي

(١) فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب (ص ٢٦٩).

(٢) المعاجم العربية: رحلة في الجذور، التطور/ الهُوِية، عزة حسين غراب (ص ١١٦-١١٨).

(٣) العين، الفراهيدي (١/ ٦١).

ذكر أمثلة المهمل من التَّقليبات للمادة الواحدة في مبحث الموازنة.

ولـم تكن عملية الحكم على المادَّة اللُّغويَّة أو بعض مقلوباتها عند الخليل بأنَّها مهملة عشوائية، بل توصلت الدِّراسة إلى جملة من القواعد والضَّوابط الصَّوتيَّة الَّتي ذكرها الخليل إمَّا تصريحًا أو تلميحًا للحكم على الكلمة بأنَّها مهملة؛ ومن أهمِّ هذه القواعد والضَّوابط الصَّوتيَّة الَّتي تختصُّ بالمهمل عند الخليل في معجم العين ما يأتي:

١- لاحظ الخليل أنَّ الكلمات الثُّنائيَّة لا تنسج من حروف متَّحدة أو متقاربة في المخرج، لذلك لم يعثر على كلمات تتألف من العين والحاء، أو من العين والهاء، ولا يخفى الجهد والمشقة في هذا الأمر من النَّاحية العضويَّة والنُّطقيَّة؛ لذلك يبدو أنَّ العرب تجنبت ذلك من باب الاستثقال.

٢- العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما إلا أنْ يشتقَّ من ذلك فعل يجمع بين كلمتين نحو: حيعل؛ المنحوتة من قولهم: حي على[١].

٣- ذكر الخليل أنَّ العين مع هذه الحروف: الغين والهاء والحاء والخاء مهملات. وقال أيضًا: لم يأتلف العين والغين في شيءٍ من كلام العرب[٢]، والعلَّة في ذلك لأنَّهنَّ من حيز واحد.

٤- القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون الكلمة معرَّبة من كلام العجم، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلفان إلا بفصل لازم[٣]، والعلة في ذلك قرب مخارجها من بعض، وذكر الخليل في موضع آخر أنَّ القاف والكاف لا يأتلفان، والجيم لا تأتلف معهما في شيء من الحروف إلا في أحرف معرَّبة، ولا تأتلف مع القاف والجيم إلا جِلَّق، ومع السِّين إلا جوسق[٤].

(١) العين، الفراهيدي (١/ ٦٠).
(٢) المرجع السابق (١/ ٦٠-٦١).
(٣) المرجع السابق (٥/ ٦).
(٤) المرجع السابق (٥/ ٣٢).

٥- قال الخليل: «لا يأتلف مع الغين والجيم إلا غوج»[١].

٦- الضَّادُ والكافُ لا تقعُ في الأسماء والأفعال إلا مفصولا بينهما بحرفٍ. قال الخليل: «ألا ترى أن الضَّاد والكاف إذا ألِّفتا فبدئ بالضَّاد فقيل: (ضك) كان تأليفًا لم يحسن في أبنية الأسماء والأفعال إلا مفصولًا بين حرفيه بحرف لازم أو أكثر، من ذلك: الضَّنك والضَّحك، وأشباه ذلك»[٢].

٧- قال اللَّيث: «قال الخليل: الضَّاد مع الصَّاد معقوم لم تدخلا معًا في كلمة من كلام العرب إلا في كلمة وضعت مثالًا لبعض حساب الجمل، وهي: (صعفض)؛ وتفسيرها في الحساب على أنَّ الصَّاد ستون، والعين سبعون، والفاء ثمانون، والضَّاد تسعون، فلمَّا قَبُحَت في اللَّفظ حوِّلت الضَّادُ إلى الصَّاد فقيل: (صعفص)»[٣].

٨- وذكر الخليل أنَّه ليس في كلام العرب كلمة صدرها (نر)[٤].

وإضافة للضَّوابط السَّابقة هناك ضابط آخر نستنتجه من كلام الخليل يتعلَّق بطول الكلمة لا سيَّما الكلمات الخماسيَّة، قال الخليل: «والكلمة الخماسيَّة تتصرَّف على مئة وعشرين وجهًا... يستعمل أقله ويلغى أكثره»[٥]، وهذا الضَّابط يجلِّي لنا خاصية من خصائص اللِّسان العربي وهي عدم ميله إلى بناء ألفاظ فيها نوع من الطول؛ لأنَّ طول هذه الألفاظ جالب للاستثقال، والعربيَّةُ من خصائصها أنَّها تميل إلى الخفَّة والسُّهولة لا الحزونة والاستثقال.

بل إنَّ الخليل قيَّد هذا الضَّابط على قلة الألفاظ الَّتي يمكن أن تدرج تحته بضابط آخر وهو أن يجتمع مع تأليف حروف هذه الألفاظ أحرف من حروف الذَّلاقة أو الشَّفويَّة، وذلك من باب تجنب الحزونة والاستثقال الحاصلة من طولها والميل بهذه

(١) العين، الفراهيدي (٤/ ٤٢٩).
(٢) المرجع السابق (١/ ٥٦).
(٣) المرجع السابق (٧/ ٥)، انظر: تهذيب اللغة، الأزهري (١١/ ٤٥٤).
(٤) العين، الفراهيدي (١/ ٥٣).
(٥) المرجع السابق (١/ ٥٩).

الألفاظ إلى خاصية الخفَّة والسُّهولة. قال الخليل: «فإن وردت عليك كلمة رباعيَّةٌ أو خماسيَّةٌ معرَّاةٌ من حروف الذَّلق أو الشَّفويَّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب لأنَّك لست واجدًا من كلام العرب كلمة واحدة رباعيَّة أو خماسيَّة إلا وفيها من حروف الذَّلق أو الشَّفويَّة واحد أو اثنان أو أكثر»[(١)].

ممَّا تقدَّمَ فقد حاول الخليل تفسير وجود المهمل صوتيًّا، فهذه الضّوابط الَّتي نثرها الخليل في معجمها جلّها ضوابط صوتيَّة قائمة على ائتلاف الحروف وتنافرها، فالحروف الَّتي تباعدت مخارجها ائتلفت وحسُن نظمها ويسُر على اللسان نطقها، والَّتي اتَّحدت مخارجها أو تقاربت تنافرت وعسُر على اللسان نظمها، وهذه الضَّوابط الصّوتيَّة جمعيا الَّتي ذكرها الخليل تنبع وتعود إلى قانون الاستثقال والخِفَّة الَّذي يعكس ملمحًا من ملامح اللُّغة العربيَّة من النَّاحية الصَّوتيَّة وهو ميلها في بناء الكلمات ونسجها إلى السُّهولة والخفَّة وتجنُّب الاستثقال والحزونة، ويتَّضح كذلك أنَّ الخليل يحاول أن يجد نوعًا من الانسجام في معجمه بين الأساس الصَّوتيِّ الَّذي بنى معجمه عليه وبين محاولة تفسير وجود المهمل صوتيًّا.

المطلب الثَّاني: الأزهريُّ وقضيَّة المهمل:

ألَّف الأزهريُّ (ت:٣٧٠هـ) معجمه (تهذيب اللغة) ليهذِّبَ ما أدخل في لغات العرب ممَّا ليس فيها معتمدًا على ما صحَّ من ذلك سماعًا أو روايةً. يقولُ الأزهريُّ: «وقد سمَّيت كتابي هذا (تهذيب اللغة)؛ لأنِّي قصدت نفيَ ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغتها، وغيَّرَها الغثْمُ[(٢)] عن سننها، فهذبت ما جمعت في كتابي من التَّصحيف والخطأ بقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب

(١) العين، الفراهيدي (١/ ٥٢).

(٢) الغُثْمةُ: عُجْمة في المنطق، ورَجلٌ أَغْتَمُ، وغَتْمِيٌّ: لا يُفْصِح شيئاً، انظر: لسان العرب، ابن منظور (١٢/ ٤٣٣).

بالحشو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثِّقات إلى العرب»[١].

وقال في موضع آخر: «ولم أودع كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صح لي سماعًا عنهم، أو رواية عن ثقة، أو حكاية عن خطٍّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي، اللهمَّ إلا حروفًا وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبينت شكي فيها، وارتيابي بها»[٢].

لقد اتبع الأزهريُّ في ترتيب مادَّة معجمه التَّرتيب الصَّوتيَّ ذاتَهُ الَّذي ابتكره الخليل فصار على النَّظام الصَّوتيِّ، واتَّبع نظام التَّقليبات للمادَّة الواحدة، وقسم معجمه إلى كتب وأبواب وموادّ مفسَّرة، أمَّا الكتب فبدأ بكتاب العين فالحاء فالهاء فالخاء فالغين...إلى آخر الحروف المرتَّبة على المخارج الخليليَّة، وكلّ كتاب مقسم إلى أبواب، وكلّ باب يقسم إلى مباحث في موادّ هذا الباب حتَّى ينتهي، أمَّا المادَّةُ في التَّهذيب فهي الكلمة الثُّنائيَّة أو الثُّلاثيَّة أو الرُّباعيَّة أو الخماسيَّة، وعليها يدور البحث، وينظر في مشتقاتها وصيَّغها وأبنيتها واستعمال ذلك كلِّه في كلام العرب، معتمدًا على نظام التَّقاليب، ومشيرًا إلى المهمل والمستعمل من ذلك في اللُّغة. يقول الأزهريُّ: «وعلمت أنَّه لا يتقدَّم أحد الخليل فيما أسَّسه ورسمه، فرأيت أن أحكيه بعينه لتتأمَّله وتردَّد فكرك فيه، وتستفيد منه ما بك الحاجة إليه»[٣].

المهمل عند الأزهريِّ وضوابطه: سار الأزهريُّ على نهج الخليل فهو يذكر الموادَّ اللُّغويَّةَ، ثمَّ يشير إلى تقاليب الموادِّ سواء أكانت مستعملة أو مهملة، إلا أنَّ الَّذي يبحث في (تهذيب اللُّغة) يلحظ أنَّ الأزهريَّ لم يتَّبع منهجًا ثابتًا في عرض المادَّة اللُّغويَّة، فقد كان يذكر المادَّة اللُّغويَّة ويذكر مقلوباتها المستعملة والمهملة في مواضع، وفي مواضع أخرى يذكر المستعمل فقط.

(١) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٥٤).
(٢) المرجع السابق (١/ ٤٠).
(٣) المرجع السابق (١/ ٤١).

أمَّا بالنِّسبة لضوابط المهمل، فلقد اعتمد فيها الأزهريُّ على الخليل اعتمادًا تامًّا، وأوردها معزوةً إلى الخليل كما يلحظ ذلك جليًا في مقدِّمة التَّهذيب، بل إنَّ الأزهريَّ ضمَّن مقدِّمة العين في مقدِّمته للتَّهذيب؛ ومن الضَّوابط الَّتي ذكرت في التَّهذيب ما يأتي:

أوَّلًا: العين والحاء لا يأتلفان في كلمة واحدة أصليَّة الحروف، لقرب مخرجيهما[١].

ثانيًا: قال اللَّيث: «وقال الخليل: لم يأتلف العين والغين في شيء من كلام العرب»[٢].

ثالثًا: ليس للعرب بناء في الأسماء والأفعال أكثر من خمسة أحرف، فما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم فاعلم أنَّها زائدة على البناء، نحو: قَرَعْبلانة، إنَّما هو قَرَعْبل، ومثل: عنكبوت، إنَّما هو أصله عنكب[٣].

رابعًا: الخماسيُّ المعرَّى من حروف الذَّلق والشَّفويَّة ليس من كلام العرب، ذكر الأزهريُّ نقلًا عن الخليل قال: «إن ورد عليك خماسيٌّ معرَّى من الحروف الذَّلق والشَّفويَّة فاعلم أنَّه مولَّد وليس من صحيح كلام العرب؛ نحو: الخضعْثج والكشعْطج وأشباه ذلك، وإن أشبه لفظهم، وتأليفهم، فلا تقبلَنَّ منه شيئًا، فإنَّ النَّحارير ربما أدخلوا على النَّاس ما ليس من كلام العرب إرادة التَّلبيس والتَّعنُّت»[٤].

خامسًا: الرُّباعيُّ المنبسط فإنَّ الجمهور الأكثر منه لا يعرَّى من بعض حروف الذَّلق إلا كلمات نحوًا من عشر جئن شواذًّ[٥].

سادسًا: العين والقاف: لا تدخلان على بناء إلا حسَّنتاه؛ لأنَّهما أطلق الحروف[٦].

سابعًا: قال الأزهريُّ: «مهما جاء من بناء اسم رباعيٍّ منبسط معرّى من الحروف

(١) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٥٥).
(٢) المرجع السابق (١/ ١٦٩).
(٣) المرجع السابق (١/ ٤٢).
(٤) المرجع السابق (١/ ٤٤).
(٥) المرجع السابق (١/ ٤٤-٤٥).
(٦) المرجع السابق (١/ ٤٥).

الذَّلق والشَّفويَّة، فإنَّهُ لا يعرَّى من أحد حرفي الطَّلاقة أو كليهما، ومن السِّين والدَّال أو أحداهما»[١].

ثامنًا: لست واجدًا في جميع كلام العرب خماسيًّا بناؤه بالحروف المصمتة خاصّة[٢].

وقد ذكر كذلك العبيديُّ جملة من الضَّوابط والأسباب الَّتي تتعلَّقُ بالمهمل عند الأزهريِّ، أجملها على النَّحو الآتي:

١) أنَّ بعض المهمل لا تأتلف حروفه، فيستبعد من اللِّسان العربيِّ.

٢) أنَّ بعض الحروف تتآلف في الكلمة، ويمكن النُّطق بها بسهولة في اللِّسان العربيِّ؛ ولكنَّ العادة جرت عندهم ألا تتكلَّم به مع ائتلاف حروفه.

٣) أنَّ بعضه يهمل لتقارب حروفه في المخرج، وصعوبة جريانه على اللِّسان.

٤) معظم الرُّباعي والخماسي مهمل، وأقلُّه المستعمل، وذلك يعود للأسباب المتقدمة[٣].

يلحظ من الضَّوابط الَّتي أوردها العبيديُّ أنَّ الألفاظ الَّتي نسجت من حروف متحدة في المخرج أو متقاربة أهملت، والعلَّةُ في ذلك المشقة والصُّعوبة في جريانها على اللِّسان، أمَّا أحسن النظم وأكثره استعمالًا فهو ما نسج من حروف متباعدة في المخرج وهذه قاعدة صوتيَّة شائعة.

بناء على العرض المتقدِّم لضوابط الإهمال في (تهذيب اللُّغة) يلحظ أمران:

أحدهما: أنَّ هذه الضَّوابط جميعًا -حتَّى ما أورده العبيديُّ- هي إعادة وتكرار لما جاء به معجم العين ولما أشار إليه الخليل، وقد صرَّح الأزهريُّ كما جاء في مقدِّمته أنَّه اقتفى أثر الخليل وترسَّم خطاه من أجل تأكيد الفائدة وترسيخها، بل يلحظ أنَّهُ ضمَّن مقدِّمة العين في مقدِّمته للتَّهذيب، وذكر هذه الضَّوابط معزوَّةً إلى الخليل،

(١) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٤٥).

(٢) المرجع السابق (١/ ٥١).

(٣) الأزهري والمعجمية العربية، رشيد عبد الرحمن العبيدي (ص ٣٥٩).

وهذا الأمر يدلُّ على الأمانة العلميَّة، ويدلُّ أيضًا على فضل الخليل وسعة علمه كما أشاد بذلك الأزهريُّ.

ثانيهما: مجمل الضَّوابط المتعلقة بالمهمل الَّتي سيقت في تهذيب اللُّغة تنبع من العامل الصَّوتي، فتقارب المخارج واتِّحادها له الدَّور الأكبر في وجود المهمل لا سيَّما في البناء الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ، أمَّا الرُّباعيُّ والخماسيُّ بالإضافة إلى تقارب المخارج واتِّحادها فيمكن أن يفسَّرَ كثير من مظاهر الإهمال فيهما تبعًا لقانوني الاستثقال والاستخفاف أو الخفَّة.

المطلب الثَّالث: الجوهريُّ والمهمل:

لقد اتبع الجوهريُّ (ت: ٣٩٣هـ) في ترتيبِ مادَّة معجمه نظامَ القافية معتمدًا على التَّرتيب الهجائيِّ للحروف؛ باب الحرف الأخير فصل الحرف الأول، ومقتصرًا على ما صحَّ من ألفاظ اللغة. قال الجوهريُّ في مقدِّمة الصِّحاح: «قد أودعتُ هذا الكتابَ ما صحَّ عندِي من هذه اللُّغة التي شرف الله تعالى منزلتها، وجعل عِلْمَ الدِّين والدُّنيا منوطًا بمعرفتها على ترتيب لم أُسبق إليه وتهذيب لم أُغلب عليه، في ثمانية وعشرين بابًا، وكل باب منها ثمانية وعشرين فصلًا على عدد حروف المعجم وترتيبها، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية؛ ولم آل في ذلك نُصْحاً، ولا ادَّخرت وسعًا»[(١)].

إنَّ الهدف من تأليف الصِّحاح كما صرَّح الجوهريُّ هو جمع ما صحَّ من لغة العرب؛ اللُّغة الَّتي شرفها الله بالقرآن الكريم.

وقد ذكر الفيروز أبادي إلى أنَّ الجوهريَّ «فاتَهُ نصف اللُّغة أو أكثر، إمَّا بإهمال المادَّة، أو بترك المعاني الغريبة النَّادرة»[(٢)].

(١) الصحاح، الجوهري (١/ ٣٣).
(٢) القاموس المحيط، الفيروز أبادي (١/ ٣).

وفي حقيقة الأمر الجوهريُّ لم يفته نصف اللُّغة أو يهملها أو يترك المعاني الغريبة جهلًا، وإنَّما ذلك راجع إلى المقياس الصَّوابيِّ الَّذي احتكم إليه في إثبات صحَّة اللُّغة وجعله أساسًا من الأسس الَّتي بنى عليها معجمه، وقد أقام الجوهريُّ مدَّةً من الزَّمن بين الأعراب كان يتحرَّى الصِّحَّة اللُّغويَّة في المادَّة الَّتي يجمعها؛ لذلك عنون معجمه بالصِّحاح؛ أي ما صحَّ من اللُّغة عنده.

وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ معيار الصِّحَّة الَّذي تبناه الجوهري في معجمه وتمسَّك به وجعله أساسًا من أسس بناء المعجم أدَّى إلى إهمال كثير من الألفاظ، وهذا كفيل بموتها وطمسها من اللُّغة، ونتيجة ذلك سوف يُغيَّبُ عنَّا ألفاظ وأنماط لغوية لا نعلم عددها، وقيمتها في الدَّرس الصَّوتيِّ والدَّلاليِّ والصَّرفيِّ والتَّركيبيِّ.

المطلب الرَّابع: المهمل عند ابن جنِّيْ وضوابطه:

لقد عالج ابن جنِّيْ (ت: ٣٩٢هـ) مسألة المهمل أو الإهمال بشيء من التَّعمُّق والتَّفصيل كاشفًا عن أسباب المهمل وضوابطه، ومعلِّلًا ذلك مع إيراد الأمثلة الموضحة.

يقول: وأمَّا إهمال ما أهمل ممَّا تحتمله قسمة التَّركيب في بعض الأصول المتصوَّرة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيته ملحقة به، ومقفَّاة على إثره، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه؛ نحو: سصْ، وطسْ، وظثْ، وثظْ، وضشْ، شضْ، وهذا حديث واضح لنفور الحسِّ عنه، والمشقة على النَّفس لتكلُّفه، وكذلك نحو: قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك، وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف.

ويرى ابنُ جنِّيْ أنَّ الأصول ثلاثة: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وخماسيٌّ، فأكثرُها استعمالًا، وأعدلها تركيبًا الثُّلاثيُّ؛ وذلك لأنَّه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه[١].

والثُّلاثيُّ كما يقول ابن جنِّيْ يتركَّب منه ستَّة أصول؛ نحو: جعل، جلع، عجل،

(١) الخصائص، ابن جني (١/ ٥٤- ٥٥).

علج، لجع، لعج. والرُّباعيُّ يتركَّب منه أربعة وعشرون أصلًا؛ وذلك لأنَّك تضرب الأربعة في التَّراكيب الَّتي خرجت من الثُّلاثيِّ وهي ستَّة؛ فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيبًا، المستعمل منها قليل، نحو: عقرب، وبرقع، وعرقب، وعبقر، والباقي كلّه مهمل، وإذا كان الرُّباعيُّ مع قربه من الثُّلاثيِّ إنَّما استعمل منه الأقل النَّزر، فما ظنُّك بالخماسيِّ على طوله وتقاصر الفعل الَّذي هو مِئنَّةٌ من التَّصريف والتَّنقُّل عنه، فلذلك قلَّ الخماسيُّ أصلًا، ألا ترى أنَّك لا تجد شيئًا من نحو: سفرجل. قالوا فيه: سرفجل، ولا نحو ذلك، مع أنَّ تقليبه يبلغ مائةً وعشرين أصلًا، ثُمَّ لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده؛ فدلَّ ذلك على استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها، فأوجبت الحال الإقلال منها، وقبضَ اللِّسان عن النُّطق بها إلا فيما قلَّ ونَزُرَ.

أمَّا سبب إهمال ما أهمل من الثُّلاثيِّ لغير قبح التَّأليف عند ابنِ جنِّيْ نحو: ضشّ، وثضّ، وثذّ، وذثّ، إنَّما هو لأنَّ محلَّهُ من الرُّباعي محلُّ الرُّباعيِّ من الخماسيِّ، فأتاه ذلك القدر من الجمود[1].

ويرجع ابنُ جنِّيْ السَّبب في علَّة إهمال ما أهمل إلى علَّة الاستثقال كما تقدم. يقول: إنَّ إهمال ما أهمل ممَّا تحتمله قسمة التَّركيب في بعض الأصول المتصوَّرة، أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال، وبقيته ملحقة به، ومقفاة على إثره.

وكذلك يرى ابنُ جنِّيْ أنَّ لعلَّة الاستخفاف دورًا في المهمل أيضًا، حيث يقول: إنَّ سبب إهمال ما أهمل إنَّما هو لضرب من ضروب الاستخفاف[2].

يلحظ أن ضوابط الإهمال الَّتي ذكرها ابن جنِّيْ يعود معظمها إلى علَّة الاستثقال، وهي علل وأسباب صوتيَّة في معظمها، أجملها على النَّحو الآتي:

(١) الخصائص، ابن جني (١/ ٦١-٦٣).

(٢) ينظر: المرجع السابق (١/ ٥٤، ٦٧)، الأصول النحوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحًا واستعمالًا، محمد الحجوج (ص ١٤٣).

أوَّلًا: تقارب الحروف يؤدِّي إلى نفور الحسِّ عنها، والمشقة على النَّفس لتكلفه؛ فهو ثقيل على لسان المتكلم وأذن السامع.

ثانيًا: حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف. يقول ابن جنِّيْ: «واعلم أن أقلَّ الحروف تألفًا بلا فصل حروف الحلق»[١].

ثالثًا: الخماسيُّ قلَّ أصلًا لعلَّة استكراههم ذوات الخمسة لإفراط طولها؛ لذا قلَّ وقبض اللِّسان عن النُّطق بها إلا فيما قلَّ ونزر.

رابعًا: الرُّباعيُّ: يتصرَّف منه أربعة وعشرين تركيبًا؛ أكثرها مهمل، والقليل منها مستعمل، فهو مع قربه من الثُّلاثيِّ لم يستعمل منه إلا الأقلُّ النَّزر، والعلَّة في ذلك طوله وقربه من الخماسيِّ.

(١) سر صناعة الإعراب، ابن جني (٢/ ٨١٢).

المبحث الثَّالث: الموازنة بين الخليل والأزهريِّ

السؤال الَّذي قد يطرح بما أنَّ الأزهريَّ اتَّبع نهج الخليل بشقيه: التَّرتيب الصَّوتي ونظام التَّقليبات، هل يمكن أن يكون أضاف شيئًا على مستوى المادَّة اللغويَّة، ولكن قبل الإجابة عن هذا التَّساؤل سأعرض نماذج عشوائية من المجلد الأوَّل من كلا المعجمين ليتسنى لنا الإجابة بعد ذلك:

(أ): باب العين والهاء والكاف

- العين: (هـ ك ع، مستعمل فقط)[١].
- تهذيب اللغة: (هكع، عهك، مستعملان/ كهع، كعه، هعك، عكه: مهملة)[٢].

أهمل الخليل (عهك) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

(ب): باب العين والهاء والدَّال

- العين: (ع هـ د، ع د هـ، د هـ ع، مستعملات)[٣].
- تهذيب اللغة: استعمل من وجوهه: (عهد/ عده/ هدع/ دهع)[٤].

أهمل الخليل (هدع) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

(ج): باب العين والهاء والميم

- العين: (ع هـ م، ع م هـ، هـ م ع، مستعملات)[٥].
- تهذيب اللغة: استعمل منه: (عهم/ عمه/ همع/ مهع)[٦].

أهمل الخليل (مهع) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

(١) العين، الفراهيدي (١/ ٩٨).
(٢) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ١٣٧).
(٣) العين، الفراهيدي (١/ ١٠٢).
(٤) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ١٣٥).
(٥) العين، الفراهيدي (١/ ١١٠).
(٦) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ١٤٩).

(د): باب العين والقاف والشِّين

- العين: (ع ش ق، ق ع ش، ق ش ع، ش ق ع، مستعملات فقط)[١].
- تهذيب اللغة: (عقش، عشق/ قشع/ قعش/ شقع، مستعملة)[٢].

أهمل الخليل (عقش) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

(هـ): باب العين والكاف والسِّين:

- العين: استعمل من وجوهه: (ع ك س/ ك ع س/ ك س ع/ س ك ع/ ع س ك، مستعملات)[٣].
- تهذيب اللغة: استعملَ من وجوهِهِ: (عكس، سكع، كسع، عسك)[٤].

أثبت الخليل (كعس) وأهملها الأزهريُّ، قال الخليل: الكعس: عظم السُّلامى، وجمعه: كِعاس، وهو أيضًا عظام البراجم من الأصابع، ومن الشَّاء أيضًا وغيرها[٥].

(و): باب العين والكاف والزَّاي:

- العين: (ع ك ز، مستعمل)[٦].
- تهذيب اللغة: استعمل من وجوهه: (زعك، عكز)[٧].

أهمل الخليل (زعك) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

(ز): باب العين والكاف والتَّاء:

- العين: (ع ت ك/ ك ت ع، مستعملان)[٨].

(١) العين، الفراهيدي (١/ ١٢٤).
(٢) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ١٧١).
(٣) العين، الفراهيدي (١/ ١٩١).
(٤) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٢٩٧).
(٥) العين، الفراهيدي (١/ ١٩١).
(٦) المرجع السابق (١/ ١٩٣).
(٧) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٣٠٠).
(٨) العين، الفراهيدي (١/ ١٩٥).

- تهذيب اللغة: (عتك، كتع، كعت، مستعملة)[١].

أهمل الخليل (كعت) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

(ح): باب العين والكاف واللام:

- العين: (ع ك ل/ ع ل ك/ ك ل ع/ ل ك ع، مستعملات)[٢].

- تهذيب اللغة: (عكل، علك، كلع، كعل، لكع، لعك، مستعملات)[٣].

أهمل الخليل (كعل و لعك) وأثبتها الأزهريُّ مستعملتين.

(ي): باب العين والجيم والزَّاي

- العين: (ع ج ز، ز ع ج، ج ز ع مستعملات)[٤].

- تهذيب اللغة: (عجز/ عزج/ جزع/ جعز/ زعج، مستعملات)[٥].

أهمل الخليل (عزج و جعز) وأثبتها الأزهريُّ مستعملتين.

(ك): باب العين والجيم والرَّاء

- العين: (ر ج ع، ر ع ج، ع ج ر، ع ر ج، ج ع ر)[٦].

- تهذيب اللغة: (عرج/ عجر/ جرع/ جعر/ رجع/ رعج، مستعملات)[٧].

أهمل الخليل (جرع) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

(ل): باب العين والشِّين والنُّون

- العين: (ش ن ع، ن ش ع، ن ع ش، ع ن ش)[٨].

(١) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٣٠١).
(٢) العين، الفراهيدي (١/ ٢٠١).
(٣) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٣١٢).
(٤) العين، الفراهيدي (١/ ٢١٥).
(٥) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٣٤٠).
(٦) العين، الفراهيدي (١/ ٢٢١).
(٧) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٣٥٥).
(٨) العين، الفراهيدي (١/ ٢٥٧).

- تهذيب اللغة: (عشن/ عنش/ شنع/ شعن/ نعش/ نشع، مستعملات)[١].

أهمل الخليل (شعن وعشن) وأثبتهما الأزهريُّ مستعملتين.

(م): باب العين والشِّين والفاء

- العين: (ش ع ف، ش ف ع، مستعملان)[٢].

- تهذيب اللغة: (عفش/ عشف/ شفع/ شعف، مستعملة)[٣].

أهمل الخليل (عفش وعشف) وأثبتهما الأزهريُّ مستعملتين.

(ن): باب العين والشِّين والميم

- العين: (ع ش م، ع م ش، ش م ع، م ش ع، مستعملات)[٤].

- تهذيب اللغة: (عشم/ عمش/ شعم/ شمع/ معش/ مشع: مستعملات)[٥].

أهمل الخليل (شعم ومعش) وأثبتهما الأزهريُّ مستعملتين.

(ص): باب العين والضَّاد واللام

- العين: (ع ض ل، ع ل ض، ض ل ع، مستعملات)[٦].

- تهذيب اللغة: استعمل من وجوهه (عضل/ علض/ ضلع/ ضعل)[٧].

أهمل الخليل (ضعل) وأثبتها الأزهريُّ مستعملة.

وبعد هذه الموازنة بين المعجمين، فليست هذه النَّماذج إلا عينات عشوائيَّة من المجلد الأوَّل في كلا المعجمين، وقد تبيَّن للباحث حقًّا أَنَّ مجال المقارنة والموازنة واسع وكبير جدًّا يحتاج إلى دراسة متخصصة ومتعمِّقة.

(١) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٤٣١).
(٢) العين، الفراهيدي (١/ ٢٦٠).
(٣) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٤٣٦).
(٤) العين، الفراهيدي (١/ ٢٦٦).
(٥) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٤٤٨).
(٦) العين، الفراهيدي (١/ ٢٧٨).
(٧) تهذيب اللغة، الأزهري (١/ ٤٧٤).

إنَّ النَّاظر في النَّماذج السَّابقة وغيرها الكثير ممَّا لا يتَّسع المقام لذكره في هذا البحث ممَّا جاء في ثنايا المعجمين يلحظُ أنَّ معجم «تهذيب اللُّغة» جاء مكمِّلًا لمعجم «العين»، فألفاظ لغوية كثيرة أهملها الخليل وُجدت مثبتةً في «تهذيب اللُّغة»، وهذا الأمر لا يُعدُّ عيبًا أو نقصًا عند الخليل، فهذه الألفاظ الَّتي ذكرها الخليل بأنَّهَا مهملة ربما لم تكن مستعملة في عصره، وإنَّما استحدثت بعد وفاته وعصره، علمًا بأنَّ الحقبة الزَّمنيَّة بين الخليل والأزهريِّ تقرب المائة وتسعين سنةً، وهذه الفترة الطَّويلة نسبيًّا لا بدَّ أن يظهر فيها أداءات واستعمالات لغويَّة جديدة، أو أنَّ هذه الألفاظ الَّتي أهملها الخليل لم يسمع بها ولم تصل إليه؛ لأنَّ ادِّعاء أنْ يحيط إنسان باللُّغة أمر في غاية الصُّعوبة، بل هو أمر مستحيل؛ لأنَّ قدرات الإنسان مهما بلغت ستبقى محدودة، لا بدَّ أنْ يغيب عنَّا أشياء ومعارف وألفاظ وأداءات لغوية.

ويؤكِّدُ ويعضِّد هذه النَّتيجة أنَّ ابن فارس في مقاييس اللُّغة ذكر أنَّ الخليل أهمل بعض الألفاظ في معجمه وهي مستعملة، ومن هذه الألفاظ ما يأتي:

أ- (أبث) وهذا الباب مهمل عند الخليل. والأبِثُ: الأشِرُ النّشيط[١].

ب- (عكش) العين والكاف والشِّين؛ أصلٌ صحيح ...، يقال: عَكِشَ شعره إذا تلبَّد، وشعر مُتَعكِّش وقد تَعكَّش، وقد يقال ذلك في النَّبات؛ يقال: نباتٌ عكِشٌ، إذا التفَّ، وقد عَكِشَ عَكَشاً، وفي كتاب الخليل أنّ هذا البناء مهمل، وقد يشِذُّ عن العالِم الباب من الأبواب، والكلام أكثر من ذلك[٢]. وقد ذكرها الخليل في العين على أنَّها مهملةٌ[٣].

ت- (عدب) العين والدَّال والباء؛ زعم الخليل أنَّه مهمل، ولعلَّه لم يبلغه فيه شيء، فأمّا البناء فصحيح، والعَدَاب: مسترِقٌّ من الرَّمل... [٤].

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (١/ ٦٠).
(٢) المرجع السابق (٤/ ٨٦).
(٣) العين، الفراهيدي (١/ ١٩٠).
(٤) مقاييس اللغة، ابن فارس (٤/ ٢٠٥).

ث- (معت) الميم والعين والتَّاء؛ المعْت: الدَّلْك، ومَعت الأديم: دلكته. وهو عند الخليل مهمل[١].

ج- (عبج) العين والباء والجيم؛ ليس عند الخليل فيه شيء، وقد قيل العَبَجَة: الأحمق[٢].

وهذه الألفاظ الَّتي ذكرها ابن فارس وجدتها بعد الرُّجوع إلى معجم العين غير مثبتة مهملة لم يذكرها الخليل باستثناء لفظة (عكش) فقد ذكرت في العين من باب المهمل.

بناء على ما تقدَّم فإنَّ ادِّعاء أن يحيط إنسان باللُّغة وأن يشير إلى أنَّ هذا اللَّفظ مستعمل أو مهمل أمر في غاية الصُّعوبة والخطورة، بل لا بدَّ من التَّثبُّت والتَّبصُّر...، وكما قال ابنُ فارسٍ: وقد يشِذُّ عن العالم الباب من الأبواب، والكلام أكثر من ذلك.

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (٥/ ٢٦٩).

(٢) المرجع السابق (٤/ ١٦٨).

المبحث الرَّابع: معرفة المستعمل والمهمل

أولًا: المستعمل وأبرز صفاته وضوابطه:

بعد البحث الجاد لم أجد لدى القدماء والمحدثين ضوابط تحدد اللَّفظ المستعمل كما فعلوا مع المهمل، ولكن هنالك إشارات وصفات يمكن أن تدرج تحت ما يوصف به اللَّفظ المستعمل أسوقها على النَّحو الآتي:

أولًا: العلماء القدماء والباحثون المحدثون يكادون يجمعون على أنَّ أحسن الأبنية والألفاظ ما تباعدت مخارج حروفه؛ فإذا تباعدت مخارج الحروف حسن وجه التأليف[(١)].

وقد علل عبد القادر مرعي ذلك بقوله: «فنسيج الكلمة العربية يميل إلى السهولة والخفة، ولذلك يميل إلى استعمال الأصوات المتباعدة المخارج؛ إذ يسهل على اللِّسان الانتقال من مخرج إلى آخر بعيد عنه أكثر من نطق الأصوات الَّتي تكون من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وذلك لصعوبة نطق هذه الأصوات، فاللِّسان ما أن ينتقل من نقطة حتى يعود إلى النقطة نفسها التي ارتفع منها، أو ملاصقة أو مجاورة لها، ليعيد العملية النطقية؛ وفي هذا تكلف ومشقة»[(٢)].

ثانيًا: قال ابنُ جنِّيْ: «الأصول ثلاثة: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ خماسيٌّ فأكثرها استعمالًا وأعدلها تركيبًا الثُّلاثيّ، ولا يوجد فيه ما يكره استعماله إلا الشاذَّ النَّادر؛ وذلك لأنَّه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه، وأمَّا الرُّباعيُّ فإنَّه وسط بين الثُّلاثيِّ والخماسيِّ في الكثرة عددًا واستعمالًا، وأما الخماسيُّ فإنَّه الأقلُّ ولا يوجد فيه

(١) انظر: جمهرة اللغة، ابن دريد (١/ ٤٦)، سر صناعة الإعراب، ابن جني (٢/ ٨١٦)، سرّ الفصاحة، الخفاجي (ص ٥٣-٥٤)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير (١/ ١٥٩)، جوهر الكنز، ابن الأثير الحلبي (ص ٣٥-٣٦)، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، عبد القادر مرعي (ص ١١٥).

(٢) التشكيل الصوتي في اللغة العربية، عبد القادر مرعي (ص ١١٥).

ما يستعمل إلا الشَّاذَّ النَّادر»[١].

ثالثًا: تأليف الحروف ثلاثة أقسام: فالأوَّل: تأليف الحروف المتباعدة، وهو الأحسن المختار، والثَّاني: تضعيف الحرف نفسه، وهو يلي القسم الأوَّل في الحسن، والثَّالث: تأليف الحروف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فإمَّا رُفِض ألبتة، وإمَّا قلَّ استعماله؛ لأنَّ الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة، يجدها الإنسان من نفسه حال التَّلفُّظ[٢].

نجد مما تقدَّم أن أكثر الألفاظ استعمالًا ما نسج من حروف متباعدة في المخارج؛ لأنَّ اللِّسان العربي يميل إلى السُّهولة والخِفَّة ويتجنَّب الكلفة والمشقة، وأمَّا أكثر الأبنية استعمالا فهو الثُّلاثيُّ كما علَّل لذلك ابنُ جنِّيْ.

ثانيًا: معرفة المهمل

لقد ذكر فيما تقدَّم تحليل مفصَّل للمهمل وضوابطه، وسأكتفي هنا بذكر بعض الملوحظات الدَّالَّة على المهمل الَّتي ذكرها العلماء والباحثون ولم يرد لها ذكر سابق خشية الوقوع في التَّكرار على النَّحو الآتي:

أولًا: ابن فارس جعل المهمل في ثلاثة أنواع أو أضرب ونقلها السُّيوطيُّ عنه وهي:

١) ضرب لا يجوز ائتلاف حروفه في كلام العرب ألبتةَ، وذلك كجيم تؤلَّف مع كاف، أو كاف تقدَّم على جيم، وكعين مع غين، أو حاء مع هاء أو غين، فهذا وما أشبهه لا يأتلف.

٢) الضَّرب الآخر: ما يجوز تألَّف حروفه؛ لكنَّ العرب لم تقل عليه، وذلك كإرادة مريد أن يقول: عضخ، فهذا يجوز تألَّفه، وليس بالنَّافر، ألا تراهم قد قالوا في

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني (١/ ١٥٨)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (١/ ٢٤١-٢٤٣)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير (١/ ١٥٨).

(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جني (٢/ ٨١٦)، سرّ الفصاحة، الخفاجي (ص ٥٣-٥٤).

الأحرف الثَّلاثة: خضع، لكنَّ العرب لم تقل: عضخ.

٣) وهناك ضرب ثالث: وهو أن يريد مريد أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف ليس فيها من حروف الذَّلْقِ والإطباق حرف[١].

ثانيًا: ألفاظ انفرد بها المتقدمون من العرب، وتركها المحدثون، إمَّا لاستعمالهم مرادفها: كعُبْسُور في النَّاقة الشَّديدة السَّريعة، استعملوا مكانها: علنداة؛ أو لأنَّها من الحوشيِّ البعيد عن الطَّبع، فهي مهملة غير مستعملة عند المحدثين.

ثالثًا: ألفاظ حرفتها العامَّة باستعمالها إلى مستكره، فتركت الخاصَّة استعمالها الأوَّل لمكان الاستكراه في المعنى الثَّاني كـ: الصُّرم بمعنى القطيعة، والغائط للمنخفض من الأرض؛ حرفت العامَّة الكلمة الأولى لمعنى السُّرْم، والثَّانية لمعنى الخرء[٢]، فهي من باب المهمل عند الخاصة.

(١) الصّاحبي، ابن فارس (ص: ٨١-٨٢)، المزهر، السيوطي (١/ ٢٤٠).

(٢) متن اللغة، رضا (١/ ٦٢- ٦٣).

الخاتمة

بعد هذا العرض والتَّحليل لقضية المهمل اللُّغويِّ ولا سيَّما المهمل في المعاجم العربيَّة، خرجت الدِّراسة بجملة من **النَّتائج** أسوقُها على النَّحو الآتي:

١. المستعمل يقصد به: الألفاظ أو الأداءات اللُّغويَّة الَّتي استعملها العرب، أمَّا المهمل: فهو وصف يطلق على نوعين من الألفاظ؛ الأولى: وهي الَّتي لم تستعملها العرب ولم تضعها، والثَّانية: وهي ما تُرك استعمالها بعد أن كانت مستخدمة لسبب ما.

٢. الخليل بن أحمد الفراهيديُّ هو صاحب السَّبق والأوَّليَّة في الإشارة إلى وجود المهمل من خلال معجمه «العين».

٣. المهمل عند الخليل يشمل ما أهمل من الأبواب اللُّغويَّة؛ أي أنَّ المادَّة اللغويَّة كاملة مهملة وجميع مقلوباتها، ويشمل المادَّةَ اللغويَّة الواحدة الَّتي قسَّمها إلى «مستعملة ومهملة» معتمدًا على نظام التَّقليبات، فكان نهجه غالبًا أن يذكر المستعمل وحده مشيرًا تلميحًا إلى أنَّ باقي التَّقليبات مهملة، وقد سار الأزهريُّ على نهجه هذا في «تهذيب اللُّغة».

٤. الخليلُ والأزهريُّ من بعده علَّلا وجود المهمل في اللُّغة ووضعا ضوابط عدَّةً تدلُّ على المهمل، وقد لوحظ أنَّ هذه الضَّوابط جلُّها ومعظمُها ينطلق من عوامل ومعايير صوتيَّة، ومن أهمِّ هذه العوامل أو المعايير الصوتيَّة وأكثرها تأثيرًا وشيوعًا أنَّ اتِّحاد الحروف في المخرج أو تقاربها سبب في إهمال كثير من الأبواب والموادِّ اللُّغويَّة.

٥. إنَّ تحديد اللَّفظ المهمل أمر في غاية الصُّعوبة والخطورة، فالمهمل: ما لم تستعمله العرب ولم تضعه...؛ ولكن هل يوجد عالم من علماء اللُّغة استطاع أن يقف على جميع ما تفوهت به العرب؟ حتمًا لا يوجد. والواقع أنَّ هذه القضية أوقعت

الخليل في كثير من المزالق، فمن المنطقيِّ ألا يحيط إنسان ما بمفردات اللُّغة كاملة؛ لأنَّ ابن اللُّغة يستطيع أن يولِّد أداءات وموادّ لغوية لا حصر لها، وقد وصلت الدِّراسة إلى أنَّ الخليل أشار إلى ألفاظ بأنَّها مهملة؛ ولكنَّها وجدت مثبتةً في «تهذيب اللُّغة»، ومع ذلك ربما يُعذر الخليل بأنَّها قد استحدثت بعدَهُ؛ وهذا التَّفسير يقدِّم حلًّا لبعض المهمل عند الخليل، أمَّا الباقي فحتمًا غاب عن معرفة الخليل أو أنَّهُ لم يسمع به؛ لذلك يعدُّ معجم «تهذيب اللُّغة» مكمِّلًا لمعجم «العين»، وكذلك باقي المعاجم؛ فالغالب أن كلَّ لاحق مكمِّل ومستدرك على السَّابق.

٦. ابنُ جنِّيْ عالج قضية المهمل أو الإهمال بشيء من التَّعمُّق والتَّفصيل كاشفًا عن أسباب المهمل وضوابطه، وقد لوحظ أنَّ ضوابطه تنبع من علَّتين أساسيتين هما: علَّة الاستثقال وعلَّة الاستخفاف.

٧. ابنُ فارس جعل المهمل في ثلاثة أنواع أو أضرب، وقد نقلها السُّيوطيُّ عنه.

التَّوصيات:

قضية المهمل من القضايا اللُّغويَّة المهمَّة الَّتي تحتاج مزيد من البحث والتَّقصِّي وهي حقل خصب للدِّراسة والبحث ولم تلقَ حقها الكافي من الدَّرس والبحث والتأصيل، وهي ذات قيمة كبيرة في الدَّرس العربيِّ سواء الدَّرس الصَّوتي أو المعجمي «الدَّلالي» أو الصَّرفي، فقد ذُكِرَت روايتان في عِدَّةِ المهمل تعوزهما الدِّقة والموضوعيَّة، ذكرهما كلٌّ من السُّيوطيِّ في «المزهر» والزَّبيديِّ في «تاج العروس»، الأولى منهما نسبت إلى الخليل؛ فذُكِرَ أنَّ مبلغ عدد أبنية الكلام المستعمل والمهمل من الثُّنائيِّ والثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ والخماسيِّ من غير تكرار، اثنا عشر ألف ألف وثلاثُمائة ألف وخمسةُ آلافٍ وأربعُمائةٍ واثنا عشر، وقد تقصِّيت هذه الرِّواية فلم أجدها في مقدمة كتاب العين، أمَّا الرِّواية الثَّانية فنسبت إلى مؤلف مختصر كتاب العين أبي بكر الزُّبيدي (ت: ٣٧٩هـ): عدَّة مستعمل الكلام ومهمله ستةُ آلافِ ألفٍ وتسعةٌ وخمسون

ألفًا وأربعُمائةٍ، المستعمل منها خمسةُ آلافٍ وستُمائةٍ وعشرون، المهملُ منها ستةُ آلافِ ألفٍ وستُمائةِ ألفٍ وثلاثةٌ وتسعون ألفًا وسبعُمائةٍ وثمانون[١]، وقدْ تقصَّيت هذه الرِّواية فلم أجدها في مقدِّمة مختصر كتاب العين.

إنَّ ما أسعى إليها من خلال ذين الرِّوايتين وقول الفيروز أبادي أنَّ الجوهريَّ فاته نصف اللُّغة أو أكثر، إمَّا بإهمال المادَّة، أو بترك المعاني الغريبة النَّادرة، هو الإشارة إلى القدر الكبير من الألفاظ والأداءات اللُّغويَّة الَّتي قد أهملت في الدَّرس العربيّ؛ لذا أوصي بأهمية القيام بدراسات مستقلة في كل معجم، أو تشكيل لجنةٍ متخصصةٍ تقوم بإعادة جمع الألفاظ المهملة في كافَّة المعاجم العربيَّة وتبويبها وتصنيفها في معجم متخصص، ليتسنى لنا بعد ذلك إجراء الدِّراسات الصَّوتيَّة والمعجميَّة «الدَّلاليَّة» والصَّرفية على الموادِّ التي جمعت، وأنا على يقين أنَّ النَّتائج الَّتي سوف نصل إليها مستقبلًا ذات قدر كبير، وقيمة جليلة في إثراء الدِّراسات اللُّغويَّة كافَّةً.

(١) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (١/ ٧٤-٧٥)، تاج العروس، الزَّبيدي (١/ ١٧-١٨).

ثبت المصادر والمراجع

١- **الأزهري والمعجمية العربية**، العبيدي، رشيد عبد الرحمن، (د.ط)، (د.م)، مطبعة المجمع العلمي، ٢٠٠١م.

٢- **الأصول النحوية في كتاب الخصائص لابن جني اصطلاحا واستعمالا**، الحجوج، محمد، رسالة ماجستير، الكرك، كلية الآداب، جامعة مؤتة، ٢٠٠٢م.

٣- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام، عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠١م.

٤- **البحث اللغوي عند العرب "مع دراسة لقضية التأثير والتأثر"**، عمر، أحمد مختار، (د.ط)، مصر، دار المعارف، ١٩٧١م.

٥- **البرهان في علوم القرآن**، الزَّركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، بيروت- لبنان، دار المعرفة، (د.ت).

٦- **تاج العروس من جواهر القاموس**، الزَّبيدي، السيد محمد مرتضى الحسيني:

- تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (د.ط)، الكويت، مطبعة حكومة، ١٩٦٥م، المجلد الأول.

- تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: حسين محمد شرف وخالد عبد الكريم جمعة، ط١، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م، مجلد ٣١.

٧- **التشكيل الصوتي في اللغة العربية**، مرعي: عبد القادر، ط١، الكرك، جامعة مؤتة، ١٩٩٣م.

٨- **تفسير البحر المحيط**، أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط١، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م .

٩- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠١م.

١٠- **تهذيب كتاب الأفعال** لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية، ابن القطاع: أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٣م.

١١- **تهذيب اللغة**، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، راجعه: محمد علي النجار، (د.ط)، (د.م)، الدار المصرية، ١٩٦٤م.

١٢- **جامع الدروس العربية**، الغلاييني: مصطفى، ط٢٨، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.

١٣- **جمهرة اللغة**، ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، بيروت – لبنان، دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

١٤- **الجنى الداني في حروف المعاني**، المرادي: الحسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط١، بيروت–لبنان، الكتب العلمية، ١٩٩٢م.

١٥- **جوهر الكنز**، ابن الأثير الحلبي، أحمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد زغلول سلام، (د.ط)، الإسكندرية، منشأة المعارف، (د.ت).

١٦- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الصبان، محمد بن علي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، (د.ط)، (د.م)، المكتبة التوفيقية، (د.ت).

١٧- **الحور العين**، الحميري، أبو سعيد نشوان، تحقيق: كمال مصطفى، ط٢، بيروت – لبنان، دار آزال، المكتبة اليمنية/ شارع القصر الجمهوري، ١٩٨٥م.

١٨- **الخصائص**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، (د.ط)، (د.م)، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، (د.ت).

١٩- **الخليل "معجم مصطلحات النحو العربي"**، عبد المسيح، جورج متري/ تابري، هاني جورج، ط١، (د.م)، مكتبة لبنان، ١٩٩٠م.

٢٠- **الرسالة**، الشافعي، محمد بن إدريس، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (د.ط)، القاهرة، (د.ن)، ١٩٣٩م.

٢١- **سر صناعة الإعراب**، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: حسن هنداوي، ط٢، دمشق، دار القلم، ١٩٩٣م.

٢٢- **سرّ الفصاحة**، الخفاجي، ابن سنان، تحقيق: علي فودة، ط٢، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م.

٢٣- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، بيروت– لبنان، دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م.

٢٤- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (د.ط)، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٠م .

٢٥- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

٢٦- **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين، محمد بن الحسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، دار الكتب الوطنية، ١٩٩٦م.
٢٧- **شرح شذور الذهب من كلام العرب**، ابن هشام، عبدالله بن يوسف، تحقيق: عبدالغني الدقر، ط١، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، ١٩٨٤م.
٢٨- **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، (د.م)، دار المأمون، ١٩٨٢م .
٢٩- **شرح كتاب الحدود في النحو**، الفاكهي، عبد الله بن أحمد، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٩٣م.
٣٠- **شرح مقامات الحريري**، الشريشي، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن بن موسى القيسي الشريشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د.ط)، صيدا- بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.
٣١- **الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها، وسنن العرب في كلامها**، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، تحقيق: عمر الطباع، ط١، بيروت، مكتبة المعارف، ١٩٩٣م.
٣٢- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.
٣٣- **العين**، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ط)، (د.م)، (د.ن)، (د.ت).
٣٤- **الفروق في اللغة**، أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد، تحقيق: جمال عبد الغني مدغمش، ط٢، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٦م.
٣٥- **فصول في فقه العربية**، عبد التواب، رمضان، ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.
٣٦- **القاموس الفقهي لغةً واصطلاحًا**، أبو جيب، سعدي، ط٢، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٨م.
٣٧- **القاموس المحيط**، الفيروز أبادي، مجد الين محمد بن يعقوب، (د.ط)، بيروت – لبنان، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، (د.ت).
٣٨- **الكتاب**، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون. (د.ط)، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ت) .
٣٩- **كتاب الأفعال**، ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، تحقيق: حسين محمد محمد شرف ومحمد مهدي علام، (د.ط)، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٧٥م.

٤٠- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، بيروت-لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.
٤١- **لسان العرب**، ابن منظور، جمال الدين، (د.ط)، بيروت - لبنان، دار صادر، (د.ت).
٤٢- **اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية**، الصوفي، عبد اللطيف، ط١، (د.م)، دار طلاس، ١٩٨٦م.
٤٣- **متن اللغة**، رضا، أحمد، (د.ط)، بيروت، دار مكتبة الحياة، ١٩٥٨م.
٤٤- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط)، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٥م.
٤٥- **المحكم والمحيط الأعظم**، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، (د.ط)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
٤٦- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، السُّيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخران، (د.ط)، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٨٦م.
٤٧- **المعاجم العربية دراسة تحليلية**، أحمد، عبد السميع محمد، (د.ط)، (د.م)، دار الفكر العربي، (د.ت).
٤٨- **المعاجم العربية "رحلة في الجذور، التطور، الهُوِية"**، غراب، عزة حسين، (د.ط)، (د.م)، مكتبة ومطبعة نانسي دمياط، (د.ت).
٤٩- **معجم لغة الفقهاء"عربي/إنكليزي/فرنسي"**، قلعة جي، محمد رواس، ضبطه لغويا ووضع مصطلحاته الإنجليزية: حامد قنيبي، ووضع مصطلحاته الفرنسية: قطب سانو، ط٢، بيروت-لبنان، دار النفائس، ٢٠٠٦م .
٥٠- **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، اللبدي، محمد سمير نجيب، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة/ عمان: دار الفرقان، ١٩٨٥م.
٥١- **المعجم المفصل في اللغة والأدب**، عاصي، ميشال/ يعقوب، إميل بديع، (د.ط)، بيروت، دار العلم للملايين، (د.ت).
٥٢- **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط٤، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤م.
٥٣- **مقاييس اللغة**، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، (د.م)، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٢م.

٥٤- **مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي**، خليل، حلمي، ط١، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٧م.
٥٥- **المنهج الصوتي للبنية العربية "رؤية جديدة في الصرف العربي"**، شاهين، عبد الصبور، (د.ط)، (د.م)، مؤسسة الرسالة، (د.ت).
٥٦- **موسوعة علوم اللغة العربية**، يعقوب، إميل بديع، ط١، بيروت–لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.
٥٧- **المولّد دراسة في نمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام**، خليل، حلمي، (د.ط)، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.
٥٨- **النحو الوافي**، حسن، عباس، ط١، (د.م)، الناشر: آوند دانش، ٢٠٠٤م.
٥٩- **نزهة الطرف في علم الصَّرف**، الميداني، أحمد بن محمد، (د.ط)، خلف الجامع الأزهر الشريف، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٨م/ ط١، قسطنطينية، مطبعة الجوائب، ١٢٩٩هـ.
٦٠- **نزهة الطرف في علم الصَّرف**، الميداني، أحمد بن محمد، شرح ودراسة: يسرية محمد إبراهيم حسن، ط١، القاهرة، المطبعة الإسلامية الحديثة، ١٩٩٧م.
٦١- **نشأة المعاجم العربية وتطورها "معاجم المعاني/ معاجم الألفاظ"**، سقال، ديزيره، ط١، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٩٧م.

المجلات:

٦٢- **الفعل المُمَات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد**، الفقراء: سيف الدين/ الروابدة، محمَّد أمين، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، عمان–الكرك، ٢٠٠٩م، ص: ١-٣٨.
٦٣- **الممات في اللغة**، العبيدان، موسى بن مصطفى، مجلة التراث العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، العدد: ٩٥، ١/ يوليو/ ٢٠٠٤م، ص: ١١-٣٢ .
٦٤- **موت الألفاظ في العربيّة**، الصاعدي، عبد الرزاق، مجلة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنورة، الجامعة الإسلاميّة، العدد ١٠٧، السنة ٢٩، ١٤١٨/ ١٤١٩هـ، ص: ٣٤٩- ٤٧٠.
٦٥- **نظام التقليبات في المعاجم العربية**، ملخص رسالة دكتوراه، المسملي، عبد الله، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٥، ع ٢٧، جمادي الثانية ١٤٢٤هـ، ص: ٩٨١- ١٠٠٧ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٤١٠
المقدمة	٤١١
المبحث الأول: بين يدي المصطلح "المهمل"	٤١٣
المطلب الأول: المصطلح عند اللغويين والمعجميين	٤١٣
المطلب الثاني: المصطلحات التي تشترك مع المهمل في المفهوم والدَّلالة	٤١٥
المطلب الثالث: المهمل في الشِّعر	٤١٨
المطلب الرابع: المهمل من الحروف	٤١٩
المطلب الخامس: المهمل عند البلاغيين	٤١٩
المطلب السادس: المهمل في الصَّرف	٤٢٠
المطلب السابع: المهمل في النَّحو	٤٢٢
المطلب الثامن: الشَّبه الإهمالي (الإهمالي)	٤٢٣
المبحث الثاني: المهمل في المعاجم العربيَّة	٤٢٥
المطلب الأول: الخليل وقضية المهمل اللغوي	٤٢٦
المطلب الثاني: الأزهري وقضية المهمل	٤٣٢
المطلب الثالث: الجوهري والمهمل	٤٣٦
المطلب الرابع: المهمل عند ابن جنِّيْ، وضوابطه	٤٣٧
المبحث الثالث: موازنة بين الخليل والأزهريِّ	٤٤٠
المبحث الرابع: معرفة المستعمل والمهمل	٤٤٦
الخاتمة	٤٤٩
ثبت المصادر والمراجع	٤٥٢